مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 20 شباط 2024

مقالات وتقارير

موقع كالكاليست: ثمن الحرب: انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.4% في الربع الرابع

بقلم شلومو تيتلبوم

باختصار، نما الناتج المحلي الإجمالي للعام بأكمله بنسبة 2% - وهو ما يعكس نموًا سلبيًا لنصيب الفرد بنسبة 0.1%. ويعكس تراجع النمو في الربع الرابع تراجعا بنسبة 70% في الاستثمارات و42% في الواردات و27% في الاستهلاك الخاص، وارتفاعا حادا بنسبة 88% في الإنفاق على الاستهلاك العام بسبب الحرب في غزة والشمال.

بلغت الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي نتيجة الحرب في غزة والشمال انخفاضًا بنسبة 19.4% في الناتج المحلي الإجمالي (على أساس سنوي) في الربع الرابع من عام 2023، وفقًا للبيانات التي نشرها اليوم مكتب الإحصاء المركزي. ويعكس هذا الانخفاض انخفاضا بنسبة 70% في الاستثمارات، و42% في الواردات، و27% في الاستهلاك الخاص، و18% في الصادرات، وارتفاعا حادا بنسبة 88% في الإنفاق على الاستهلاك العام.

ولنتذكر أنه في الربع الأول كان هناك نمو بنسبة 2.6%، وفي الربع الثاني 2.9%، وفي الربع الثالث 1.8%، وكما ذكرنا في الربع الرابع كان هناك انخفاض بنسبة 19.4%. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع بنسبة 20.7% على أساس سنوي. وبطبيعة الحال، كان الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للأعمال في الربع الرابع أكثر حدة ويبلغ 32.3٪ على أساس سنوي.

وتشير اللجنة المركزية إلى عدد من الصعوبات المنهجية التي نشأت في القياس بعد الحرب، لذا تقرر أن يخصم من حساب الإيجارات ومؤشرات ضريبة الأملاك جميع الشقق التي تم إخلاؤها بأمر من الدولة. بالنسبة للمهجرين تم تصنيفهم على أنهم "استهلاك عام"، وتم تصنيف المدفوعات لجنود الاحتياط على أنها "تعويضات عن العمل في الاستهلاك الأمني".

ورغم أرقام الربع الرابع الصعبة، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل في عام 2023 بأكمله ارتفع بنسبة 2%، ليتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 0.1%، وذلك لأن عدد السكان نما خلال عام 2023 بنسبة 2.2%.

ويشير البنك المركزي إلى أن هناك زيادة هذا العام بنسبة 1.2% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتبرز أرقام 2023 بشكل سلبي مقارنة بأرقام 2022 حيث تم تسجيل نمو بنسبة 6.5% في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل 4.4%. % زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لكن في المؤتمر الذي عقد اليوم في العاصمة الدكتور أحمد خليحل مدير إدارة الديموغرافيا، قال إن «حساب النمو السكاني بنسبة 2.2% هو من منتصف 22 إلى منتصف 23، إذا قمت بالحساب من بداية عام 23 إلى النهاية، فإن عدد السكان نما بنسبة 1.85%"، والمعنى، إذا كان الأمر كذلك، هو الذي شهد بالفعل زيادة طفيفة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. وتسمح بيانات مكتب الإحصاء المركزي أيضًا بالعجز لعام 2023 إلى سيتم تحديثه صعوداً، بحيث يقف عند 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في حسابات وزارة الخزانة.

وعشية الحرب، توقع بنك إسرائيل أن ينتهي الاقتصاد الإسرائيلي بنمو بنسبة 3%، لكن الحرب أدت إلى توجيه ضربة كبيرة للنشاط الاقتصادي في الربع الرابع.

لتلخيص عام 2023، يشير الإحصاء المركزي إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص انخفض بنسبة 0.7% في عام 2023، وإذا ترجمت ذلك إلى استهلاك خاص للفرد، تجد أن هذا وضع اقتصادي يعكس تراجع نوعية حياة الإسرائيليين في عام 2023. 2023، حيث تم تسجيل انخفاض في الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة 2.8%، وهذا يعكس انخفاضًا بنسبة 1.6% في الاستهلاك الحالي (الأغذية والمشروبات والتبغ والوقود والكهرباء لصيانة البيت). ولكن من الطبيعي أن تكون التخفيضات أكبر وتركزت جهود المواطنين في المنتجات شبه المستدامة (الملابس والأحذية والمنسوجات ومنتجات الترفيه والتسلية) حيث سجل انخفاضا بنسبة 14.2% في إنفاق الفرد، وبالطبع الإنفاق على المنتجات المستدامة للفرد الذي انخفض بنسبة 8.9%. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الانخفاض يرجع أيضاً إلى التغير في أذواق السكان الذين فضلوا عدم الاستهلاك أثناء الحرب.

وارتفعت نفقات الاستهلاك العام بنسبة 23% بنسبة 8.3%، وسجلت الزيادة الرئيسية في الاستهلاك الأمني بنسبة 26.6%. ويعكس هذا الإنفاق المرتفع عجزا قدره 80.5 مليار شيكل، أي 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وانخفضت الاستثمارات في الأصول الثابتة بنسبة 23% بنسبة 1.9%، وذلك بعد ارتفاعها بنسبة 10.4% في عام 2022. كما انخفضت الاستثمارات في الآلات والمعدات بنسبة 4.4%، وكان الانخفاض أكثر حدة في الاستثمارات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المعلومات والاتصالات). وتصل إلى 9.8%. ومع ذلك، ارتفع الاستثمار في منتجات الملكية الفكرية أيضًا هذا العام بمعدل 3%. وفيما يتعلق بالصادرات، فقد تم تسجيل انخفاض بنسبة 1.1% بعد زيادة بنسبة 8.6% في عام 2022، وانخفضت صادرات خدمات التكنولوجيا الفائقة (وليس الشركات الناشئة، ولكن شركات البرمجيات والأبحاث) بنسبة 0.5%، وزادت صادرات شركات التكنولوجيا الفائقة فعليًا بنسبة 12.1% هذا العام. . وانخفضت صادرات الماس بنسبة 40.3%.

وفي مؤتمر بنك الإحصاء المركزي، أوضحت السيدة نيتسان شيشتر، مديرة القسم الأعلى للحسابات القومية في بنك الإحصاء المركزي، أن الحساب الأساسي لبنك الإحصاء المركزي هو أن العجز يبلغ حوالي 93 مليار شيكل، أي حوالي 5٪ عجز. الفرق

بين هذا الرقم والخزانة يرجع إلى حقيقة أن الخزانة لا تحسب المدفوعات من صندوق تعويض ضريبة الأملاك كجزء من العجز. وبحسب شيشتر، إذا استثنينا الشركات الناشئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع أكثر بمعدل 2.6%. أي أن الشركات الناشئة سجلت نموًا منخفضًا مما أدى إلى انخفاض النمو.

وبسبب الزيادة الحادة في الإنفاق الحكومي في عام 2023، بلغت حصة قطاع الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي 72.9% فقط، مقارنة بـ 76.9% في عام 2022.

* * *

موقع كالكاليست: تحليل | الغرامة الأوروبية على شركة أبل: إشارة واضحة إلى جدية اللائحة الجديدة

في نهاية التحقيق الذي توصل إلى أن شركة آبل أضرت بالقدرة التنافسية لـ Spotify، تم تغريم شركة التكنولوجيا العملاقة نصف مليار يورو. قبل دخول قانون الأسواق الرقمية ((DMAحيز التنفيذ، تفتح الغرامة الباب أمام Amazon وNetflix وغيرهما لتقديم شكاوى مماثلة.

من المتوقع أن يفرض الاتحاد الأوروبي غرامة قدرها نصف مليار يورو على شركة أبل، وذلك في نهاية تحقيق وجد فيه أن سياسة متجر التطبيقات الخاصة بالشركة أضرت بقدرة سبوتيفي على التنافس مع خدمة بث الموسيقى الخاصة بشركة أبل - وفقًا لتقارير من فاينانشيال تايمز وبلومبرج.

الغرامة بحد ذاتها، وهي الأولى لشركة أبل في الاتحاد الأوروبي، لا يتوقع أن يكون لها تأثير كبير على الوضع المالي للشركة وليست أكثر من ضربة بسيطة (الغرامة تساوي 0.45% من إيرادات أبل في الربع المالي الأول من عام 2024). والتي بلغت 119.6 مليار دولار). ومع ذلك، فإنه يشير إلى استعداد الاتحاد لسماع شكاوى مماثلة من الشركات الأخرى العاملة في النظام البيئي لشركة أبل، ويشير إلى تصميمه على تطبيق قانون الأسواق الرقمية ((DMA، الذي سيدخل حيز التنفيذ الشهر المقبل.

تشن Spotify معركة تنظيمية ضد شركة Apple منذ ما يقرب من نصف عقد، تتمحور حول الادعاء بأن سياسة متجر تطبيقات Apple تمثل انتهاكًا لقوانين مكافحة الاحتكار وتضر بالمنافسة. على وجه التحديد، يعارض Spotify الحظر الذي تفرضه شركة Apple على التطبيقات الموجودة في متجر التطبيقات لاستخدام أنظمة الدفع الخارجية (فهي تسمح فقط باستخدام نظام الدفع الخاص بها)، والقيود الإضافية المتعلقة بهذا، وفي المقام الأول حظر فرض رسوم على المستخدمين على منصات أخرى (مثل Android أو موقع الشركة) بسعر أقل من سعر الاشتراك في متجر التطبيقات.

اختارت Spotify عدم السماح بالتسجيل في خدمتها من خلال متجر التطبيقات، وبالتالي عدم إنتاج اشتراكات تدفع مقابلها عمولة عالية، لكنها واجهت هنا سياسة تقييدية أخرى لشركة :Appleحظر توجيه المستخدمين إلى إمكانية شراء اشتراك خارج متجر التطبيقات.

كانت هذه القيود في قلب معركة Spotify الطويلة الأمد ضد شركة Apple، وفي قلب معركة موازية أجرتها Apik Games، مطورة لعبة Fortnite، ضد الشركة الأميركية، لكن بينما كانت معركة Apik، التي جرت من خلال دعوى قضائية، ، الذي

فشل إلى حد كبير، نجح تطبيق Spotify، الذي تم الترويج له من خلال شكوى تنظيمية، الآن مع القرار المتوقع من الاتحاد بتغريم شركة .Apple

ولم تستجب مفوضية الاتحاد الأوروبي وسبوتيفاي لهذه التقارير. أشارت شركة Apple إلى رد سابق زعمت فيه أن "متجر التطبيقات ساعد Spotify في أن تصبح خدمة الموسيقى المتدفقة الرائدة في أوروبا".

أهمية قرار الاتحاد المنتظر لا تكمن في مستوى الغرامة نفسها. المبلغ صغير جدًا بحيث لا يشكل عقوبة كبيرة لشركة .Apple وعلى أية حال، من المتوقع أن تستمر القضية في الاستئناف لسنوات. وهذا ما يحدث مع القرارات المهمة السابقة للجنة الاتحاد، مثل الغرامات التراكمية البالغة 8 مليارات يورو المفروضة على Google في ثلاثة تحقيقات منفصلة، أو القرار الصادر في عام 2016 والذي بموجبه تلتزم شركة Apple بدفع ضرائب أيرلندا البالغة 13 مليار يورو. ، والتي لا تزال طعونها تتحرك ببطء عبر نظام المحاكم.

تكمن الأهمية في المقام الأول في حقيقة أن الباب مفتوح الآن أمام الشركات الأخرى المتأثرة بسياسة Apple لتقديم شكوى والحصول على نفس العلاج، ربما في جدول زمني أقصر نظرًا لحقيقة أن الشكاوى ستكون مشابهة جدًا لشكاوى .Spotify يمكن لشركة Epik Games و) Netflixالتي، مثل Spotify، لا تسمح بالتسجيل من خلال متجر التطبيقات) و) Amazonالتي، بسبب الرسوم، لا تبيع كتب Kindle في تطبيقات iPhone وiPad الخاصة بها)، والعديد من الشركات الأخرى، أن تقرر إجراء حياة أبل بائسة.

ثانياً، وهو أمر لا يقل أهمية، يشير قرار الهيئة إلى عزمها على تطبيق قانون الأسواق الرقمية. ويقدم القانون، الذي سيدخل حيز التنفيذ في 7 مارس، لائحة جديدة وواسعة النطاق للمنصات الكبيرة بما في ذلك متاجر التطبيقات ومحركات البحث والمتصفحات وأنظمة التشغيل. سيتم تطبيقه على الخدمات التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية ما لا يقل عن 7.5 مليار يورو في الاتحاد و45 مليون مستخدم أو أكثر في الاتحاد، وسيطلب من الشركات الحد من الاستخدامات التي تقوم بها للمعلومات الشخصية، والحد من حصرية المنتجات أو الخدمات التي تقدمها. عرض للمستخدمين النهائيين، والسماح بتثبيت تطبيقات الطرف الثالث في أنظمة تشغيل الشركة، كما سيتم حظر إعطاء الأولوية لمنتجات الشركة على المنتجات المنافسة.

ويندرج متجر تطبيقات آبل تحت تعريفات القانون، وفي نهاية شهر يناير نشرت الشركة كيف تنوي الامتثال للمتطلبات، مثل فتح iPhone لمتاجر التطبيقات الخارجية أو السماح باستخدام خدمات الدفع الخارجية. ومع ذلك، فقد فعلت الشركة ذلك مع وجود العديد من القيود والصعوبات التي ادعى العديد من المنافسين، بما في ذلك Spotify، أنها لا تغير شيئًا من الناحية العملية. وفي هذا السياق، تعتبر الغرامة إشارة واضحة لشركة آبل: نحن نتابع ما تفعلونه، وإذا لم نكن راضين، أو إذا اشتكى المطورون والمنافسون، فسوف تسمعون منا مرة أخرى.

* * *

موقع كالكاليست: دليل آخر على الفوضى الحكومية: اقتطاع أفقي بنسبة 13% للمكاتب الحكومية

بقلم شلومو تيتلبوم

لقد انقضى موعد إقرار الموازنة النهائي، ولم يتم بعد رفع سقف العجز، وستكون أنشطة الوزارات المختلفة محدودة.؛ سيواجه مديرو الموازنة في مختلف الوزارات الحكومية اقتطاعًا كبيرًا بنسبة 13% في المتوسط اعتبارًا من صباح اليوم في ميزانيات كل برامج وزاراتهم، وفي المجمل سيكون هناك اقتطاعًا بقيمة 67 مليار شيكل لكل الوزارات الحكومية. سبب التخفيض هو أن 19 شباط (فبراير) قد حل ولكن لم تتم الموافقة بعد على موازنة العام الحالي، وأكثر من ذلك - لم يتم تحديد سقف للعجز بعد. وسقف العجز الذي صدر عام 2021، ولم يتغير بعد، ينص على أن العجز في نهاية عام 2024 سيكون 2.25% من الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك نفقات كورونا 2.4%). في هذه الأثناء، تشير التوقعات الرسمية إلى ارتفاع العجز إلى 6.6%، وبالتالي يتم إجراء خفض تلقائي من شأنه أن يوصل الحكومة إلى سقف العجز الذي حدده القانون. وهذا التخفيض يجبر الوزارات الحكومية على الاكتفاء بموازنة إجمالية قدرها 447 مليار شيكل، بدلا من 514 مليار شيكل التي تمت الموافقة عليها في مايو 2023. ولا تملك الوزارات الحكومية القدرة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية ومستوى كاف من الخدمات في ظل الموازنة المخفضة. ولكن الرؤساء التنفيذيين للوزارات الحكومية يدركون أن الميزانية الموسعة سوف يتم إقرارها في نهاية المطاف، وبوسعهم أن يتأكدوا من أن هذا التخفيض الأفقي لن يتم على أقل تقدير. ولهذا السبب فسوف يحاولون بكل قوتهم أن يتصرفوا على هذا الأساس من الأموال التي من المتوقع أن تصل إليها بعد إقرار الموازنة.

وأشار مسؤول كبير في الحكومة في هذا السياق إلى «نظرية الدخل الدائم» التي تدرس في دروس الاقتصاد، وبموجبها تميل الوحدات الاقتصادية إلى «سلاسة الاستهلاك مع مرور الوقت». ينفق الطالب أكثر من دخله الحالي بسبب توقعاته للدخل المستقبلي، والشخص في سن الأربعين ينفق أقل من دخله ويؤجل جزءا من تحقيق دخله إلى المستقبل عندما يتقاعد. وحتى في السيناريو الافتراضي الذي تفشل فيه الحكومة في إقرار الموازنة، وتتفرق للانتخابات، فمن المفترض أنه سيتم التوصل إلى حل يسمح للوزارات الحكومية بالتحرك.

من جانبهم، يسعى الرؤساء التنفيذيون إلى التصرف كما لو تم إقرار الميزانية، ولكن هذا هو المكان الذي يظهر فيه المحاسب العام للخزانة يالي روتنبرغ، الذي أصدر بالفعل خطابًا في أوائل يناير يسعى فيه إلى الحد من الميزانية. "ارتباطات جديدة للوزارات. مثل الأجور والبدلات، يجب دفعها. بالإضافة إلى ذلك، ستتم الموافقة على الارتباطات الضرورية للحرب والاقتصاد. الارتباطات بمبلغ أقل من 20 مليون شيكل ستتطلب موافقة الجيش الإسرائيلي". ولن يتم تنفيذ الارتباطات التي لا تتعلق بالحرب إلا بعد الموافقة على الميزانية. في حالات استثنائية، يمكن التقدم بطلب للحصول على موافقة من كبار المحاسبين.

القطع المستعرض له ثلاثة معانٍ رئيسة:

أولاً، سيزداد الضغط من الوزارات الحكومية التي لن تتمكن من إبرام عقود جديدة كل يوم، وسيزداد الضغط من مسؤولي الخزانة المتهمين بـ"الانتهاك القانوني" لقوانين الموازنة، وسيزداد الضغط من المجموعات السياسية. التي لا تحصل على

الأموال التي وعدت بها من المتوقع أيضًا أن تدعم إقرار الميزانية. وبما أن هذا الضغط مشترك بين جميع اللاعبين في الائتلاف، فمن الصعب تقييم ما إذا كان سيؤدي إلى سحب الخطوات المهمة في الموازنة منه، لكنه سيناريو محتمل للغاية.

أما المعنى الثاني فهو الرسالة التي مفادها أن أداء الحكومة قد تعرض للخطر في الأشهر الأخيرة. كان من الممكن إقرار موازنة 2024 بالفعل في نهاية عام 2023 أو في يناير مباشرة، لكن الحكومة تأخرت أكثر فأكثر في صياغة الموازنة، ثم في وضعها في الحكومة، ومن ثم كان هناك المزيد من التأخير في وضع الموازنة طاولة الكنيست بسبب مطالبة وزير المالية بإدراج جزء من أموال الائتلاف في الموازنة الأصلية.

أما المعنى الثالث فهو رمزي: تتصرف الحكومة كطفل مراهق غير مسؤول يعيش على نفقة والديه، ولا يتذكر إلا في اللحظة الأخيرة أنه يحتاج إلى تحويل أموال للإيجار، عندما لم يصل الراتب ولم تحصل والدته على راتبها لم يتم التحويل. القوانين والقواعد التي وضعها الكنيست للحكومة تهدف إلى تحديد حدود اللعبة، وعلى الحكومة أن تفعل كل ما في وسعها للامتثال لها.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: حان الوقت لمبادرة سلام عربية جديدة

بقلم يوئيل جوزانسكي، وكوبي مايكل، و افرايم لافي

لماذا بعد مرور 22 عاماً على مبادرة السلام العربية – وتحديداً خلال الحرب في غزة – ينبغي على السعودية أن تقود مبادرة عربية جديدة للسلام الإقليمي؟ وفي إطار الاستعدادات لـ"اليوم التالي" للحرب في قطاع غزة، تهدف الولايات المتحدة إلى صياغة اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية وإشراك السعودية في الساحة الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة. على هذه الخلفية، وبالنظر إلى الوقت الذي مضى منذ صدور مبادرة السلام العربية، والأهمية المتزايدة للقضية الفلسطينية في المنطقة العربية، فإن هناك حاجة إلى مبادرة سلام عربية متجددة ومحدثة. ومن شأن مبادرة جديدة أن تربط بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي، بناء على المبادرة الأصلية، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت منذ ذلك الحين، وخاصة اتفاقيات إبراهيم والحرب في غزة.

وفي عام 2002، خلال اجتماعها في بيروت، اعتمدت الجامعة العربية خطة السلام في الشرق الأوسط التي قدمها ولي عهد السعودية والحاكم الفعلي في ذلك الوقت، الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. حددت هذه الخطة المعروفة باسم مبادرة السلام العربية، مبادئ التسوية السياسية بين إسرائيل والدول العربية. ودعت إلى الانسحاب الإسرائيلي من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإعادة هضبة الجولان إلى سوريا ومزارع شبعا ومنطقة شبعا إلى سوريا. لبنان. كما نصت المبادرة على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بطريقة "عادلة ومتفق عليها" وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (مع تسليط الضوء على رفض الدول العربية منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في أراضيها). بلدان). وبعد انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية، تصبح

الدول العربية مستعدة لإقامة "علاقات طبيعية" مع إسرائيل وقبول مبدأ نهائية الصراع. لكن إسرائيل اعتبرت مفهوم "العلاقات الطبيعية" مفهوما غامضا لا يتوافق مع مفهوم التطبيع الذي تسعى إليه إسرائيل.

كما تعهدت الدول العربية بتشجيع الدول الإسلامية غير العربية على إقامة السلام مع إسرائيل. وبعد مرور 22 عاماً، على الأقل بشكل علني، لا تزال المملكة العربية السعودية تدعم هذه المبادرة. وبالمثل، فإن الموقف الرسمي للولايات المتحدة هو أن اتفاقيات إبراهيم ليست بديلاً لحل الصراع. والآن، وسط الحرب وتصاعد المشاعر المعادية لإسرائيل في المنطقة، أصبحت الرياض أكثر التزاماً بفكرة الدولة الفلسطينية، كما يتجلى ذلك في الصحافة السعودية وفي تصريحات كبار المسؤولين في المملكة. على سبيل المثال، في منتدى دافوس في يناير/كانون الثاني 2024، أكدت ريما بنت بندر آل سعود، السفيرة السعودية في واشنطن، على "اندماج" إسرائيل في المنطقة مقابل استعدادها لإقامة دولة فلسطينية. وعندما سُئل عما إذا كانت مثل هذه الصفقة ستؤدي إلى اعتراف السعودية بإسرائيل، أجاب وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود: "بالتأكيد".

اتفاقات ابراهام

وقد وضع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إلى جانب التزامه بوقف طموحات إيران النووية، هدفاً طموحاً آخر: إحلال السلام مع المملكة العربية السعودية. ولا شك أن هذا هدف جدير. ونظراً لوضع المملكة كوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية وبروزها في العالم العربي، فإن الاتفاق مع المملكة العربية السعودية من شأنه أن يمنح شرعية إضافية للدول العربية والإسلامية الأخرى لإقامة علاقات مع إسرائيل. علاوة على ذلك، باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، فإن السوق السعودية لديها إمكانات كبيرة للشركات الإسرائيلية في مجالات متنوعة، وليس سرا أن المملكة العربية السعودية وإسرائيل تربطهما علاقات أمنية هادئة. علناً، كان السعوديون يتحركون تدريجياً وببطء نحو إسرائيل، في نوع من "التطبيع الزاحف". ومع ذلك، لإعلان هذه العلاقة مع إسرائيل، أكد المسؤولون السعوديون على أهمية إنشاء دولة فلسطينية والالتزام السعودي بمبادرة السلام العربية.

لقد حسنت اتفاقيات إبراهام وعززت بشكل ملحوظ موقع إسرائيل الاستراتيجي في المنطقة. لكن الافتراض بأن مبادرة السلام العربية ومطالبها بالتطبيع مع إسرائيل قد عفا عليها الزمن بالفعل، وأن السلام مع الدول العربية لم يعد مشروطًا بحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، قد ثبت أنه غير صحيح. وينطبق هذا بشكل خاص على السعودية، الدولة العربية الأكثر أهمية التي ليس لدى إسرائيل اتفاق رسمي معها. بعد ثلاث سنوات من اتفاقات إبراهيم، من الواضح أن القضية الفلسطينية لا تزال على جدول أعمال العالم العربي، وبالتأكيد بين الجمهور العربي، حيث الدعم للفلسطينيين قوي وبارز. كما أصبح من الواضح أن دفع العملية السياسية من شأنه أن يساعد بشكل كبير في تعزيز جهود التطبيع وتوسيع نطاقها.

وعلى مر السنين، حافظت السعودية على موقف سلبي فيما يتعلق بالدفع بالمبادرة؛ ومع ذلك، منذ التوقيع على اتفاقيات إبراهيم، أكدت المملكة التزامها بهذا الإطار، ربما لمواجهة الانتقادات لتقديم دعم خارجي لاتفاقيات إبراهيم والمساعدة في

تنفيذها (بما في ذلك الموافقة على الرحلات الجوية من وإلى إسرائيل التي تحلق فوق السعودية). وشدد الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في تصريحاته على ضرورة حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في إطار مبادرة السلام العربية، وربطها بشكل مباشر بالتطبيع مع إسرائيل. ويبدو أن الملك ونجله ولي العهد متفقان على أن المملكة لا يمكنها أن تتجاهل المبادرة التي اتخذتها هي نفسها. علاوة على ذلك، يعتبر ولي العهد أكثر واقعية تجاه العلاقات مع إسرائيل من والده، بناءً على تصريحات أدلى بها للصحافة وفي اجتماعات مختلفة، بما في ذلك لقاء مع رئيس الوزراء نتنياهو في نوفمبر 2020. علاوة على ذلك، خلال زيارة الولايات المتحدة وخلال زيارة الرئيس جو بايدن إلى المملكة العربية السعودية في يوليو 2022، أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير مجددًا التزام السعودية بتنفيذ مبادرة السلام العربية وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

هل ما زالت المبادرة صالحة؟

ورغم أن مبادرة السلام العربية شاملة وتتناول النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وسوريا (مرتفعات الجولان) ولبنان (مزارع شبعا)، إلا أن تركيزها الأساسي ينصب على القضية الفلسطينية. وفي السنوات الأخيرة، برز واقع جديد في الشرق الأوسط، حيث لا تنظر السعودية والدول الموقعة على اتفاقات إبراهيم إلى عمليات التطبيع كبديل لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تواصل السعودية التأكيد على أهمية التقدم في القضية الفلسطينية كشرط للتطبيع مع إسرائيل. وبالمثل، فإن الدول الموقعة على اتفاقيات إبراهيم، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، تدعو علناً إلى إحراز تقدم نحو حل الصراع. بل إن الأخير أعلن أن الحرب في غزة هي نقطة محورية، وعلى عكس الماضي، ربط تطوير وتوطيد اتفاقيات إبراهيم بإقامة دولة فلسطينية.

وفي عام 2014 صرح الأمير السعودي تركي بن فيصل آل سعود في مقال نشرته صحيفة هآرتس أن المبادرة العربية يجب أن تكون بمثابة أساس للمفاوضات وأنها "ليست جامدة وليست إملاءات تبسيطية، ولكن يمكن تكييفها لتشمل أي اتفاق طوعي". يتم التوصل إليه في الاتصالات بين الإسرائيليين والفلسطينيين". ويشير هذا النهج إلى ضرورة النظر إلى المبادرة باعتبارها نقطة انطلاق للمفاوضات، ولكن لا ينبغي لها أن تملي عليها. وفي مقابلة مع شبكة العربية الإعلامية السعودية، أشار رئيس الوزراء نتنياهو، عند توليه منصبه، بشكل إيجابي إلى مبادرة السلام العربية باعتبارها علامة على الرغبة الحقيقية في تحقيق السلام الشامل.

ونظراً لهذه الديناميكيات، يتعين على إسرائيل أن تعيد تقييم مبادئ المبادرة. ومن الممكن أن تتماشى عملية إعادة التقييم هذه مع طموح المملكة العربية السعودية المتجدد لقيادة العالم العربي؛ والجهود التي يبذلها الحاكم الفعلي للمملكة، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لتعزيز مكانته المحلية والدولية كزعيم عملي. يمكن لمبادرة سلام جديدة أن تخفف من المشاعر المعادية لإسرائيل في الشارع العربي والانتقادات الداخلية للمملكة العربية السعودية لدعمها غير المباشر لاتفاقيات إبراهام.

توصيات السياسة

إن موقف الدول العربية من القضية الفلسطينية – عبر حل الصراع على أساس الدولتين – منصوص عليه في مبادرة السلام العربية ومعلن، لكنه ليس شرطا للسلام بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية الأخرى. بل إن المبادرة هي الخطوط العريضة لمبادئ المفاوضات والتسوية السياسية، والتوصل إلى إجماع حول هذا الإطار كأساس للمفاوضات يمكن أن يتيح تفسيرات وحلول عملية أكثر ملاءمة لإسرائيل.

على سبيل المثال، لا تشير المبادرة صراحة إلى "حق العودة" ولكنها تشير بدلاً من ذلك إلى "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" باعتبارها مسألة ينبغي "الاتفاق عليها" وحلها من خلال الاتفاق مع إسرائيل. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تؤكد إسرائيل أن تحقيق حق العودة إلى الأراضي الإسرائيلية ذات السيادة ليس قابلاً للتطبيق. وينبغي لإسرائيل أيضاً أن تصر على معالجة حل مشكلة اللاجئين اليهود من الدول العربية، الذين تعرضوا للاضطهاد والطرد أو الهرب ومصادرة ممتلكاتهم من قبل السلطات وغيرها. فضلاً عن ذلك، فرغم أن المبادرة لا تطالب بإخلاء كافة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فإن دعوتها للعودة إلى حدود 1967، من دون الإشارة إلى تبادل الأراضي، تعني ضمناً إزالة كافة المستوطنات. لذلك، من المهم الدعوة إلى إدراج مبدأ التبادلات الإقليمية لإتاحة المجال للمرونة فيما يتعلق بترتيبات الاستيطان والاعتراف بالكتل الاستيطانية المتاخمة لحدود إسرائيل.

إن الإعلان المتجدد من جانب إسرائيل، والذي يعترف بمبادرة السلام العربية كأساس للمفاوضات، إلى جانب الالتزام الحقيقي بتعزيز السلطة الفلسطينية المتجددة/المعدلة وتجديد العملية السياسية معها، من شأنه أن يتماشى مع رؤية الرئيس بايدن لبنية إقليمية جديدة. . وتعتمد هذه الرؤية على عملية التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، مما يضيف طبقة حاسمة إلى اتفاقيات إبراهيم. وفي هذا الإطار سيكون من الممكن أيضًا إنهاء الحرب في قطاع غزة والتقدم على الساحة الفلسطينية، خاصة وأن حماس لم تعد كيانًا سياديًا حاكمًا. إن التقدم في هذه الاتجاهات من شأنه أن يسمح للمملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى، بما في ذلك الأردن ومصر والمغرب، بتوسيع شرعية اتفاقياتها مع إسرائيل وتعزيز علاقاتها الثنائية.

ومن أجل التوقيع على اتفاق سلام كامل مع إسرائيل، ستطالب المملكة العربية السعودية إسرائيل بإجراء تغييرات كبيرة، والتي يمكن أن تقدمها كجهود لتعزيز حل الدولتين، على النحو المبين في مبادرة السلام العربية. ومع الاعتراف بأن الديناميكيات قد تغيرت منذ عام 2002، يتعين على إسرائيل أيضاً أن تسعى إلى إدخال تعديلات على المبادرة. لذلك، فإن مبادرة السلام العربية الجديدة، بعد عقدين من صدورها لأول مرة وثلاث سنوات من توقيع اتفاقيات إبراهيم، يمكن أن تفيد إسرائيل بشكل كبير، خاصة إذا كانت تتماشى مع الرؤية الإقليمية الأميركية وحظيت بدعم أميركي. ويجب على إسرائيل أن تنظر إلى هذه المبادرة المحدثة كأساس لتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة وضمان الدور الأمريكي المؤثر في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن النسخة المحدثة من مبادرة السلام العربية من شأنها أن تكون بمثابة نقطة مركزية للمناقشة بين إسرائيل والدول العربية، وخاصة المملكة العربية السعودية. وستعرض إسرائيل في هذه المناقشات مطالبها ومواقفها مع الإشارة إلى اتفاقات إبراهيم كنموذج للتفاهم وتطبيع العلاقات.

* * *

جيروزاليم بوست: لا يمكن وقف إطلاق النار دون إطلاق سراح المحتجزين وهزيمة حماس

إن الدفعة الجديدة لوقف إطلاق النار في غزة تكتسب قوة في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى. ومن الضروري ألا يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار قبل إعادة المحتجزين والقضاء على حماس. وكرر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو موقف إسرائيل مساء السبت. "إن غالبية الناس يريدون شيئًا واحدًا: الوحدة من أجل النصر. هذه الوحدة موجودة داخل ناقلات الجنود المدرعة والدبابات، وفي ساحات القتال بين غزة ورفح؛ إنه موجود في جميع شرائح الشعب والبلد ".

ومع ذلك، أيد العديد من الدول العربية في المنطقة في الأمم المتحدة مشروع قرار جزائري يسعى إلى وقف إطلاق النار في غزة. إنهم يريدون وقف العمليات الإسرائيلية المستقبلية في رفح، آخر معاقل حماس.

ومن المهم أن نفهم ما الذي تنوي حماس فعله هنا. وتسعى حماس إلى إغراء الناس بالبقاء في رفح لاستخدامهم كدروع بشرية. وتقوم حماس أيضاً بتعبئة شبكتها من الدعاة الذين يعملون مع شركاء دوليين لنشر قصص عن رفح، مدعية أن الناس يتضورون جوعاً وتزعم أن أي هجوم إسرائيلي يمكن أن يضر بالمدنيين.

الحقائق واضحة. فحماس هي التي حفرت الأنفاق بشكل منهجي تحت المناطق المدنية واستخدمت المستشفيات للاحتماء، ودمرت غزة وألحقت أضرارا غير مسبوقة بالمدنيين هناك. كانت أمام غزة فرصة للازدهار، لكن حماس استولت عليها ووجهت المساعدات الدولية إلى الأنفاق واستخدمت المساعدات للسيطرة على السكان.

وحذرت الولايات المتحدة من أنها ستعارض القرار الجزائري في الأمم المتحدة. ويتعين علينا أن نهنئ الولايات المتحدة على استمرارها في الوقوف إلى جانب إسرائيل واستمرارها في معارضة القرارات التي تهدف إلى إنقاذ حماس ومساعدتها على العودة إلى السلطة في غزة. رفح هي نقطة انطلاق حماس للعودة إلى 6 أكتوبر أو اليوم السابق. وهذا ما فعلته حماس دائما في الماضي. تهاجم إسرائيل ثم تطالب بوقف إطلاق النار، ثم تعيد بناء ترسانتها وتهاجم من جديد. وفي كل تكرار لذلك، تقف الأونروا والمنظمات الدولية الأخرى على أهبة الاستعداد للمطالبة على الفور بوقف إطلاق النار واستخدامه كغطاء لمزيد من جرائم حماس.

وتعمل الولايات المتحدة مع مصر وقطر للضغط من أجل التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن. "نعتقد أن هذا الاتفاق يمثل أفضل فرصة للم شمل جميع الرهائن مع عائلاتهم وإتاحة وقف طويل للقتال، مما سيسمح بوصول المزيد من الغذاء والمياه والوقود والأدوية وغيرها من الضروريات إلى أيدي المدنيين الفلسطينيين الذين وقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد خلال عطلة نهاية الأسبوع: "إنها في حاجة ماسة إليها".

وفي الوقت نفسه، سعت السلطة الفلسطينية أيضًا إلى وقف إطلاق النار في غزة. المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور يدفع باتجاه القرار الجزائري. لقد قرر نتنياهو بشكل صحيح أن هناك خطوات جارية لمحاولة "فرض دولة فلسطينية على إسرائيل من جانب واحد". نتنياهو على حق في معارضة هذا الضغط الدولي. وقال إن "مثل هذا الاعتراف، بعد مذبحة 7 أكتوبر، سيمنح الإرهاب جائزة هائلة وغير مسبوقة، ويمنع أي اتفاق سلام مستقبلي".

لقد حان الوقت لكي يظل شعب إسرائيل موحدا وصامدا في مكافحة الإرهاب وهزيمة حماس. لقد سعت حماس إلى تقسيمنا، وهي تحاول استقطاب مناصريها في الخارج لإنقاذها في غزة حتى تعود لتهديدنا من جديد. إن حماس منظمة إرهابية حقيرة أظهرت كيف تبدو إيديولوجيتها الحقيقية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وأي وقف لإطلاق النار يشكل وسيلة أمام حماس للاستعداد لمزيد من هجمات الإبادة الجماعية.

واليوم هناك ضغط من أجل وقف إطلاق النار الذي لن يعيد المحتجزين إلى الوطن ولن يؤدي أيضاً إلى هزيمة حماس. لقد أوضحت القيادة الإسرائيلية أن لدينا عدة أهداف في غزة، اثنان منها هما الانتصار على حماس وإعادة جميع الرهائن إلى الوطن. وعلينا أن نبقى صامدين وملتزمين. الحرب طويلة لكن العدو أخطر من أن يتركه مسيطراً على حدود غزة، حيث يتغذى على المساعدات الدولية بينما يخزن الأسلحة. لدينا فرصة الآن لإكمال مهمتنا في غزة. ويتعين علينا أن نواصل السير على هذا الطريق وأن نعمل في الوقت نفسه مع شركائنا في الخارج لمنع أي نوع من الدفع نحو وقف إطلاق النار الذي يترك حماس تسيطر على غزة أو لا يطلق سراح المحتجزين.

* * *

جيروزاليم بوست: كيف يبدو "النصر الكامل" لنتنياهو في الحرب مع حماس؟ - رأي

بقلم نيفيل تيلر

إن نصر لنتنياهو الكامل يعني القضاء التام على حماس كقوة مقاتلة وتحرير جميع المحتجزين. لقد تردد مصطلح "النصر الكامل" على لسان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كثيرًا في الآونة الأخيرة. فهو يحمل طابع العبارة التي اعتمدها فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل في مؤتمر الدار البيضاء عام 1943 خلال الحرب العالمية الثانية: "الاستسلام غير المشروط"، وهي عبارة مفادها أن الحلفاء لن يكتفوا بأقل من هزيمة العدو النازي الكاملة. ولن تكون هناك هدنة، ولا مساومة على شروط وقف الأعمال العدائية. أصبح الاستسلام غير المشروط هو الهدف الحربي النهائي للحلفاء.

ويمكن وصف النصر الكامل بأنه الهدف النهائي لنتنياهو من الحرب. وهو يتضمن القضاء التام على حماس كقوة مقاتلة، وكذلك تحرير الذين تحتجزهم المنظمة. إن الهزيمة العسكرية لحماس ستعني أيضاً نهاية سيطرتها على قطاع غزة. إن كيفية إدارة غزة والتعامل مع إعادة إعمارها تشكل مشكلة ملحة تتطلب الاهتمام والعمل التعاوني الدولي في "اليوم التالي".

استخدم نتنياهو مصطلح "النصر الكامل" عدة مرات في 8 فبراير ردًا على العرض الأخير الذي قدمته حماس بشأن احتجاز الرهائن مقابل وقف إطلاق النار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أدت المفاوضات التي أجريت بمساعدة وسطاء إلى وقف الحرب في غزة وإطلاق سراح 240 سجينًا أمنيًا فلسطينيًا من قبل إسرائيل مقابل 105 من الذين تحتجزهم حماس. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك محاولات ذهابًا وإيابًا في محاولة للتوصل إلى اتفاق آخر مقبول لكل من حماس وإسرائيل.

كان هدف حماس هو ضمان انسحاب إسرائيل من غزة وإطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وتسعى إسرائيل إلى تحرير جميع الذين تحتجزهم حماس مقابل وقف قصير للقتال قدر الإمكان لمنع حماس من إعادة

تجميع صفوفها وعكس المكاسب الإسرائيلية في القطاع. وأسفرت المحادثات التي جرت في باريس، والتي شارك فيها رؤساء المخابرات من إسرائيل والولايات المتحدة ومصر ورئيس وزراء قطر، في 30 يناير/كانون الثاني، عن مقترحات جديدة لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وقالت حماس إنها تدرسها. وقال مسؤول كبير في حماس لرويترز إن الاقتراح يتضمن هدنة من ثلاث مراحل، تقوم الحركة خلالها أولاً بإطلاق سراح المدنيين المتبقين من بين الرهائن الذين أسرتهم في 7 أكتوبر/تشرين الأول، ثم الجنود، وأخيراً جثث الرهائن الذين قتلوا.

وغادر زعيم حماس إسماعيل هنية منزله الفاخر في الدوحة متوجهاً إلى القاهرة لمناقشة هذه الأمور. وبينما عانى شعب غزة من بؤس لا يوصف في أعقاب الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، كان قادة حماس يستمتعون بأنماط حياة مترفة في قطر. وتقدر صحيفة نيويورك بوست أن هنية وموسى أبو مرزوق وخالد مشعل يملكون ثروة مذهلة تبلغ 11 مليار دولار، متراكمة من المعرفة السماوية.

أسفرت المناقشات في القاهرة عن عرض مضاد من حماس، تم الإعلان عنه في السابع من فبراير/شباط. وباستخدام نفس الصيغة المكونة من ثلاث مراحل ولكن على مدى 135 يوماً، اقترحت حماس وقفاً مؤقتاً للعمليات العسكرية لمدة 45 يوماً وإعادة تمركز القوات الإسرائيلية خارج الحدود. المناطق المأهولة بالسكان. ستطلق حماس سراح النساء والأطفال المدنيين الإسرائيليين مع الرهائن المسنين والمرضى مقابل إطلاق سراح النساء والأطفال وكبار السن والمرضى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

وستشهد الأيام الـ45 الثانية انسحاب القوات الإسرائيلية خارج قطاع غزة وإطلاق حماس سراح جميع المدنيين الإسرائيليين وجميع أفراد الجيش الإسرائيلي المحتجزين، مقابل إطلاق سراح سجناء فلسطينيين آخرين. وفي الأيام الخمسة والأربعين الثالثة، سيشهد تبادل الجثث والرفات بين الجانبين نهاية فعلية للصراع. وكانت إسرائيل قد انسحبت من غزة وتم إطلاق سراح الجميع. رد فعل نتنياهو؟ الرفض التام. ووصف المقترحات بأنها "وهمية"، وجدد تعهده بتدمير حماس. وقال في مؤتمر صحفي إن النصر الكامل في غزة أصبح في متناول اليد وليس هناك بديل أمام إسرائيل سوى التسبب في انهيار حماس. وأصر على أن النصر الكامل على حماس هو الحل الوحيد للحرب في غزة. وأضاف أن "استمرار الضغط العسكري شرط ضروري للإفراج عن المحتجزين".

هل نتنياهو على حق؟ أم أنه ـ كما ترى شريحة من الرأي العام الإسرائيلي أنه مهتم في المقام الأول بالمزايا الشخصية والسياسية التي يستمدها من نسج سيناريو الحرب لأطول فترة ممكنة؟

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أقل وضوحا في رد فعله. وفي مؤتمر صحفي عقد في وقت متأخر من الليل في أحد فنادق تل أبيب، أشار إلى أن التوصل إلى اتفاق هدنة ليس قضية خاسرة. وقال: "من الواضح أن هناك أشياء غير مبتدئة في ما طرحته [حماس]"، دون أن يحدد ما هي الأشياء التي لم تبدأ. "لكننا نرى أيضًا مساحة لمواصلة المفاوضات، لمعرفة ما إذا كان بإمكاننا التوصل إلى اتفاق. وهذا ما نعتزم القيام به."

أحد الأمور غير الواضحة هو أنه في نهاية العملية التي تقترحها حماس، ستُترك المنظمة مسيطرة على قطاع غزة الذي انسحب منه الجيش الإسرائيلي بالكامل، وستكون حرة تماما في إعادة بناء بنيتها التحتية العسكرية واستئناف عملياتها العسكرية. حملة لا هوادة فيها تهدف إلى تدمير إسرائيل وقتل الإسرائيليين.

والسبب الآخر، من وجهة نظر واشنطن، هو أن حماس تعارض بشكل أساسي وغير مرن حل الدولتين، ذلك الحل الذي تعتز به الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وقسم كبير من الرأي العام العالمي.

وهنا تكمن المعضلة الكبرى، ذلك أن وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض له جاذبية لدى الأطراف المعنية - وفي المقام الأول مصير الإسرائيليين الذين ما زالوا في أيدي حماس - وهو يثني أيضاً على قطاع كبير من الرأي العام العالمي المعني في المقام الأول بحماية المدنيين. من السكان المدنيين في غزة.ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يثني هذا الاحتمال على نتنياهو، الذي أوضح التداعيات طويلة المدى على إسرائيل. وهذا سوف يكون على النحو التالي: التراجع عن سياسات الماضي الفاشلة، مع إعادة تنصيب حماس، العدو اللدود لإسرائيل، في السلطة بعيداً عن المواطنين الإسرائيليين، والأمة بأكملها في مرمى الصواريخ والقذائف المتزايدة التطور.

ويحاول نتنياهو حل هذه المشكلة من خلال الزعم بأن الأمل الأفضل لتحرير المحتجزين لا يكمن في الصفقات التي تسمح لحماس باستعادة سيطرتها على غزة، بل في الحفاظ على الضغوط العسكرية الإسرائيلية إلى أن يتم هزيمة حماس بالكامل. أو بعبارة أخرى، النصر الكامل.

* * *

جيروزاليم بوست: يجب التركيز على مهارات التفكير النقدي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - رأي

بقلم ماريان ستولتزلويكي

من بين كل تداعيات الحرب بين إسرائيل وحماس، فإن واحدة من أكثرها إثارة للقلق هي السرعة التي يتخذ بها طلاب الجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة مواقف متشددة في حين أنهم لا يعرفون سوى القليل عن واحد من أكثر الصراعات تعقيدا في التاريخ. وفي كثير من الأحيان يتم الاسترشاد بآرائهم من خلال قراءة الفقرات القليلة الأولى من المقالات دون سياق، أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي يكتبها الأصدقاء وأصحاب النفوذ ولا تدعمها الحقائق.

يمكن أن تكون تكلفة هذا الجهل هي تبني آراء لا يؤمن بها المرء، والهجمات الجسدية والنفسية التي تستهدف مجموعات من الناس. يمكن أن يؤدي نقص الوعي أيضًا إلى أشكال أخرى من العنف، كما حدث في الشوارع خارج جامعة كولومبيا خلال مسيرة مؤيدة لفلسطين الأسبوع الماضي عندما اشتبك بعض المتظاهرين مع الشرطة، وزُعم أن آخرين تعرضوا للرش بمادة كيميائية تسببت في الغثيان والقيء والاختناق. وأمراض أخرى. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نعلم طلابنا أن ينظروا إلى ما هو أبعد من التفاصيل السطحية ومشاعر اللحظة حتى يتمكنوا من تكوين آراء مبنية على الحقائق وفهم عميق للموضوع.

وباعتباري أكاديمية جامعية، أجد هذا أمرًا بالغ الأهمية لأنه أساسي لهدف التعليم الجامعي والتزامنا تجاه طلابنا. ويتعين على الجامعات أن تعلم طلابها كيف يستخلصون استنتاجات استراتيجية من معلومات معقدة وأن يبنوا قراراتهم على أدلة وبيانات موثوقة، وليس على الحدس. لا ينبغي لنا أن نخبر الطلاب بماذا يفكرون من خلال الترويج لأيديولوجية معينة، ولكن من خلال مساعدتهم على تعلم كيفية تطبيق التحليل العميق والتقييم والتكامل لتمكينهم من النظر في المعلومات الواسعة والأفكار المتباينة.

إن الحجم الهائل للاحتجاجات في الحرم الجامعي ضد إسرائيل في الأشهر الأخيرة في أعقاب هجوم وحشي من قبل منظمة إرهابية معينة يؤكد مدى فشل طلابنا في هذا الصدد. ويتعين علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نعمل على تشجيع الدراسة المكثفة للتاريخ والحقائق لمواجهة الاعتماد المفرط على الكلمات المحملة بالقيمة كوسيلة لفهم الأحداث الجارية.

كم عدد طلاب الجامعات الذين يعرفون أن هتافات "من النهر إلى البحر" تدعو إلى قتل الإسرائيليين - اليهود والعرب على حد سواء؟ يبدو أن الإجابة قليلة إلى حد صادم.

قبل بضعة أسابيع، كتب أستاذ من جامعة كاليفورنيا، بيركلي، في صحيفة وول ستريت جورنال أنه استأجر شركة استطلاع لاستطلاع آراء 250 طالبًا حول هذا التعبير. ووفقا للشركة، قال 86% ممن شملهم الاستطلاع إنهم يؤيدون هذه العبارة، ولكن عندما تم شرح المعنى لنفس الطلاب، رفض أكثر من 67% هذه العبارة.

ماذا يقول عن جودة التعليم الجامعي عندما يكون تفسير أحد منظمي الاستطلاع هو المرة الأولى التي يعلم فيها 67% من الطلاب أن "من النهر إلى البحر" هي أنشودة إبادة جماعية كانوا على استعداد لدعمها، دون طرح أي أسئلة؟

من الواضح أننا لا نفعل ما يكفي لتشجيع طلابنا على التعمق في موضوع ما قبل اتخاذ أي موقف. وبالنظر إلى أن معظم مؤسسات التعليم العالي رفضت الأوصاف الثنائية للأشخاص، فإن استخدام الأوصاف الثنائية للقضايا في الفصول الدراسية يجب أن يُنظر إليه أيضًا على أنه غير مقبول: المضطهد مقابل المضطهد؛ الاستعمار مقابل النزعة القومية؛ الفصل العنصري مقابل التنوع. تسمح مثل هذه المطلقات للطلاب بتجنب التفكير النقدي من خلال تقديم طريق هروب لهم يسترشد بإجابات يفترض أنها سهلة، وليس ظلال اللون الرمادي التي تشكل أصل معظم الصراعات، إن لم يكن كلها.

ويجب التركيز على تدريس مهارات التفكير الناقد. وبينما يجب على الطلاب البحث عن المواضيع بأنفسهم بإخلاص، إلا أنهم بحاجة إلى إدراك أنه حتى السلطات المحترمة متحيزة، لذلك من الضروري استخدام مصادر متعددة عند البحث عن مواضيع مثيرة للجدل.

التمييز بين المعلومة والرأي

يجب تذكير الطلاب بعدم الثقة في "الحقائق" الواردة من وسائل التواصل الاجتماعي والتمييز بين المعلومات والرأي. علاوة على ذلك، بدلاً من شيطنة أولئك الذين يختلفون معهم، يجب على الطلاب النظر في الأسباب المشروعة لتكوين آراء تختلف

عن آرائهم. وغني عن القول أنه لا ينبغي للأساتذة أن يتبنوا وجهات نظرهم السياسية الخاصة في الفصول الدراسية ولا يكافئوا أولئك الذين يؤمنون بنفس الطريقة التي يؤمنون بها بينما يعاقبون الطلاب الذين يجرؤون على الاختلاف.

يجب على الأساتذة الذين يشجعون المناقشات وتبادل وجهات النظر المتباينة أن يشككوا باحترام في آراء طلابهم المتنوعة، ولكن يجب علينا أيضًا أن نشجعهم، إن لم نطلب منهم، على عرض القضية لكلا الجانبين. سيحصل الطلاب على تعليم أكثر شمولاً، وحتى إذا كانوا غير قادرين على ترك تحيزاتهم عند الباب، فإن الأساتذة سيصبحون معلمين أفضل من خلال إجبار أنفسهم على النظر في وجهات نظر بديلة.

يجب على الكليات تعزيز تعليم طلابها من خلال توفير وجهات نظر متعددة لتمكينهم من اتخاذ قرارات أكثر حكمة واستنارة. وإلا فإننا سنرفع جيلاً من الطلاب إلى العالم الذين سيكونون حريصين على النضال من أجل العدالة، لو أنهم تعلموا الاعتراف بها.

* * *

إسرائيل اليوم: يتم إعطاء الكثير من الاهتمام للفلسطينيين

بقلم أفيل شنايدر

في رأيي أن هناك الكثير من الاهتمام بالفلسطينيين. إنهم مدللون وخسروا الكثير نتيجة لذلك – وخاصة المليارات من المساعدات المالية. غالبًا ما يراعي الناس الأشخاص الأكثر صعوبة. لماذا؟ لأنهم يشعرون بالإهانة دائمًا ولا يمكنهم حتى أخذ أنفسهم في الاعتبار. وخوفاً من إفساد مزاجهم، الجميع يريد إرضاءهم. وتلعب السياسة أيضًا دورًا بالنسبة للفلسطينيين. هذه هي الصعوبة التي يواجهها الناس دائمًا، وربما الفلسطينيون أيضًا. هذا غير عادل، نعم، ولكن ليس للجميع.

وتدعو إسرائيل جميع الأطراف إلى إبداء الاعتبار لنحو 1.4 مليون فلسطيني فروا من القتال الدائر في شمال قطاع غزة إلى منطقة رفح الجنوبية على الحدود مع مصر. وبالطبع هذه العائلات تعاني، خاصة الآن في فصل الشتاء البارد والممطر. لكن هناك 10 ملايين إسرائيلي أيضاً بحاجة للمساعدة، محصورين بين قطاع غزة في الجنوب وحزب الله وإيران في الشمال. كما تم إجلاء مئات الآلاف من الإسرائيليين بسبب الهجمات الصاروخية في الجنوب والشمال. ليس هذا فحسب، بل إن الناس في البلاد يدركون أنه بدون الضربة القاضية الشاملة في الجنوب والشمال، لا يمكن أن تعود الحياة الطبيعية كما كانت من قبل. وأي حكومة أجنبية تظهر اهتمامها بالسكان الإسرائيليين؟ إن إسرائيل محاطة بأعداء يسعون جميعا إلى نفس الهدف: تدمير الدولة اليهودية.

وفي الأسبوع الماضي، قال منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إن "الغزو الإسرائيلي لرفح سيؤدي إلى كارثة إنسانية رهيبة وتوترات شديدة مع مصر". خلال عطلة نهاية الأسبوع، نقلت وكالة أسوشييتد برس عن مصدرين مصريين ومصدر غربي توقعهم تدفق أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى مصر، الأمر الذي قد يهدد اتفاقية السلام الطويلة الأمد بين مصر وإسرائيل. لكن هذا الافتراض قد تم تقويضه الآن من قبل وزير الخارجية المصري سامح شكري. وقال شكري

في مؤتمر صحفي في سلوفينيا: "هناك بالفعل اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل ساري المفعول منذ 40 عاما وسنلتزم به". ووفقا لمصادر أجنبية، أقامت مصر مخيما للاجئين على جانبها مقابل رفح يمكنه استيعاب 100 ألف فلسطيني في حالات الطوارئ، في حالة حدوث تدفق جماعي للفلسطينيين عبر الحدود.

ويأتي الاجتياح الإسرائيلي القادم لرفح بعد أن قاتلت القوات الإسرائيلية حماس في المراكز السكانية في مدينة غزة وخان يونس. ولكن الكثافة السكانية العالية للمدنيين في رفح، والذين فر معظمهم من أجزاء أخرى من المنطقة الساحلية، أثارت إنذارات دولية. وحتى أفضل أصدقاء إسرائيل المزعومين غالبًا ما يقفون إلى جانب الفلسطينيين هذه الأيام. وقال مدير الاتصالات في منظمة العفو الدولية جون كيربي: "أستطيع أن أقول لكم إن العمليات العسكرية في هذا الوقت - بغض النظر عن السكان المدنيين على هذا النطاق في غزة - ستكون كارثة لهؤلاء الناس، وهذا أمر لا نؤيده"..

وأكدت مصادر مختلفة في الأيام الأخيرة أن الرئيس جو بايدن ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لم يعودا صديقين حميمين. ويقال إن بايدن صرخ في بيبي عبر الهاتف وأغلق المكالمة معه. بايدن وواشنطن غاضبان لأن إسرائيل لا تستمع إليهما وتعتزم بدلا من ذلك مواصلة الحرب في رفح. لكن ليس هذا فحسب، بل تخطط واشنطن والحكومات العربية لإعلان دولة فلسطينية دون موافقة إسرائيل، بحسب مصادر أميركية. إذا حدث ذلك، ستكون إسرائيل قد خسرت الحرب وستكون حماس قد انتصرت في السابع من تشرين الأول (أكتوبر).

بعد أربعة أشهر من الحرب، بدأ صبر العالم ينفد تجاه إسرائيل ويطالب بمزيد من الاهتمام بالفلسطينيين. ولم يكن أي جيش آخر ليبدي اهتماماً أكبر بالسكان المدنيين الفلسطينيين من الجيش الإسرائيلي .ولكن الرأي العام العالمي لا يرى هذا لأنه ينظر إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بشكل مختلف. وتم إسقاط المنشورات وإرسال مئات الآلاف من الرسائل النصية إلى الفلسطينيين حتى يتمكن السكان من الهروب من الهجمات الإسرائيلية في الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، فتح جنود الاحتلال ممرات هروب في قطاع غزة. الهدف ليس السكان، بل نظام حماس الهمجي. وهكذا فإن الجيش الإسرائيلي سيأخذ بعين الاعتبار أيضاً السكان المدنيين الفلسطينيين في رفح.

ولكن في بعض الأحيان أشعر أن الأمر لا يتعلق بالاعتبار الحقيقي للفلسطينيين بقدر ما يتعلق بإسرائيل - وعلى وجه الخصوص، منع تحقيق نصر إسرائيلي مجيد في غزة. ويبدو أيضاً أن العالم يولي اهتماماً أكبر لحماس مقارنة بمعاناة الفلسطينيين. فبدلاً من تحرير المدنيين الفلسطينيين من نظام حماس، يريد العالم إبقاء حماس على قيد الحياة بشكل مصطنع. ومؤخراً قال مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ: "إن حماس ليست جماعة إرهابية، وبالنسبة لنا (الأمم المتحدة) فهي بالطبع، كما تعلمون، حركة سياسية". وأضاف أنه من الضروري التفاوض لأنه لا يمكن هزيمتهم. وهذا هو على وجه التحديد السبب الذي يجعل العالم يولي اهتماماً أكبر للفلسطينيين مقارنة بإسرائيل.

إن القصة التوراتية والوعد الإلهي بهذه الأرض لإسرائيل لا يعنيان شيئًا للأمم المتحدة وغالبية الرأي العام العالمي. وهذه حقيقة يجب أن نتقبلها. ما هو صحيح كتابيًا ليس صحيحًا سياسيًا. وتمثل إسرائيل التوتر بين الكتاب المقدس والسياسة،

بين الله والعالم. وهذا ما يفسر اهتمام العالم بـ 1.4 مليون فلسطيني في رفح أكثر من اهتمامه بالعشرة ملايين إسرائيلي. من وجهة نظرهم، ولدت دولة إسرائيل في الخطيئة، وهو نوع من الذريعة لإظهار قدر أقل من الاهتمام لإسرائيل. لم تأخذ هذه الدول إسرائيل في الاعتبار على أي حال، تمامًا كما دللت هذه الدول الفلسطينيين. وهذا هو بالضبط السبب وراء وصول إسرائيل إلى ما هي عليه اليوم. لا يمكن لأحد أن يتهم إسرائيل بأنها شعب مدلّل بعد كل ما مرت به في تاريخها. إن الاهتمام اللامتناهي بالفلسطينيين جعلهم معتمدين إلى حد ما على الأمم، ولا يمكن الاعتماد عليهم. ومن ناحية أخرى، لم يكن أمام إسرائيل خيار آخر، وكان عليهم دائمًا تقريبًا أن يديروا شؤونهم بمفردهم، مما جعل الشعب أقرب إلى الله. إن اهتمام الله بشعبه أكثر تأثيراً بألف مرة من مراعاة الأمم.

* * *

i24NEWS: تقرير: أنفاق حزب الله تمتد مئات الكيلومترات من بيروت حتى تصل إلى الحدود الإسرائيلية

"تم اعتبار كوريا الشمالية عنوانا موثوقا في مسألة بناء الأنفاق، استنادا إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها كوريا الشمالية في بناء الأنفاق للاستخدام العسكري منذ الخمسينيات "

كشفت صحيفة ليبراسيون في تقرير الإثنين عن شبكة أنفاق سرية لحزب الله يبلغ طولها مئات الكيلومترات وتصل إلى إسرائيل، وتذهب بعض التكهنات إلى احتمال وصولها إلى الأراضي السورية أيضًا. وترددت في الآونة الأخيرة وتحديدا منذ بدء التصعيد على الجبهة الشمالية تال في الشمال، تحذيرات من سكان الشمال للجيش بخصوص انهماك حزب الله ببناء أنفاق تقطع الحدود الإسرائيلية. ويتساءل مراقبون قلقون عن شكل الأنفاق التي يملكها حزب الله وعظمتها بالمقارنة مع الدهشة أمام أنفاق حماس التي تعتبر أقل تنظيما ودعما .

وقال رئيس المجلس الإقليمي ماطي آشر ورئيس منتدى خط المواجهة موشيه دافيدوفتش: "نعلم أن لدى حزب الله أنفاقا هجومية من 2018 ولكن على ما يبدو فإن هذا الحزب يملك بلاد أنفاق في لبنان. وهذه أنفاق تتسع لمرور السيارات والشاحنات المتوسطة الحجم. يمكن تصور ذلك على أنه خيال ولكنه ليس خياليا."

ووفقا لباحثين في معهد علما لدراسة تحديات إسرائيل الأمنية، فإن المنظمة تمتلك شبكة من الأنفاق الاستراتيجية التي بدأ بناؤها بعد حرب لبنان الثانية عام 2006، بمساعدة الكوريين الشماليين والإيرانيين. وتذهب التقديرات باتجاه أن تكون تلك الأنفاق تصل بين بيروت والبقاع والجبهة التشغيلية واللوجستية وبين جنوب لبنان. تحتوي أنفاق حزب الله الاستراتيجية على غرف قيادة وتحكم تحت الأرض، ومستودعات ذخيرة وإمدادات، وعيادات ميدانية، وفتحات مخصصة لإطلاق الصواريخ."

وتم اعتبار كوريا الشمالية سلطة ذات معرفة مهنية مثبتة في مسألة الأنفاق، استنادا إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبتها كوريا الشمالية في بناء الأنفاق للاستخدام العسكري منذ الخمسينيات.

* * *

i24NEWS: الاستعدادات الإسرائيلية لدخول رفح، وكم سيستمر القتال العنيف في غزة؟

في إسرائيل يتوقعون أن مرحلة القتال العنيف في غزة ستستمر من ستة إلى ثمانية أسابيع أخرى، وسيتم خلالها الاستعداد للدخول البري إلى رفح. جاء هذا وفقا لتقديرات مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين في المنطقة تحدثت معهم وكالة رويترز، ووفقا لهم، قادة الجيش الإسرائيلي يعتقدون أن لديهم القدرة على ضرب باقي قدرات حماس بصورة كبيرة، وبالتالي تمهيد الطريق لمعركة أقل حدة .

واقتبست رويترز المسؤول السابق في المخابرات آفي ميلماد، الذي يقول إن هناك احتمال ضئيل بأن تستجيب الحكومة الإسرائيلية للانتقادات الدولية وتلغي العملية في رفح. أما بالنسبة للتعامل مع الأعداد الكبيرة من النازحين الفلسطينيين، فيقول مصدر إسرائيلي إنه من المحتمل بناء رصيف عائم شمال رفح، سيسمح بوصول المساعدات الدولية ورسو السفن التي تحمل مساعدات طبية من مستشفى ميداني .

وقال مسؤول إسرائيلي آخر إنه لن يسمح للفلسطينيين بالعودة الى شمال غزة، وهو الأمر الذي يوافق عليه مسؤولون إقليميون آخرون، الأمر الذي سيتيح إقامة خيام للنازحين بالقرب من رفح. مسؤول أمني كبير في المنطقة قال لرويترز إن في إسرائيل يعتقدون بأن قادة حماس والمختطفين يتواجدون في رفح. مسؤول في حماس قال لرويترز إن في منظمته يقدرون بأن قادة حماس والمختطفين يتواجدون في رفح. ممثل حماس في قطر قال لرويترز إن "في منظمته يقدرون بأنهم فقدوا ستة آلاف مقاتل، نصف عدد القتلى الذي أعلنته إسرائيل ."

* * *

i24NEWS: تقرير: تقديرات إسرائيلية بهروب السنوار مع مختطفين أحياء إلى مصر

القيادات العسكرية في إسرائيل تعتقد بأن حماس هربت عبر هذه الأنفاق السلاح والصواريخ والتقنيات الايرانية وتم عبرها أيضا تهريب عناصر حماس للتدريب في إيران ولبنان

كشفت صحيفة يسرائيل هيوم الثلاثاء عن تقديرات إسرائيلية بأن يحيى السنوار القائد البارز في حماس قد هرب إلى سيناء مع شقيقه وشقيقته عبر أحد الأنفاق مع اشتداد الحصار على خان يونس، وفقا لما جاء في موقع إيلاف السعودي على لسان مصدر رسمي. وبحسب النشر فقد اصطحب السنوار معه عددا من المختطفين الأحياء. وقال المصدر نفسه، إن إسرائيل لديها معلومات بوجود ثمانية أنفاق يمكن من خلالها نقل السيارات عبر الحدود المصرية. وتمت الإشارة أيضا إلى أن القيادات العسكرية في إسرائيل تعتقد بأن حماس هربت عبر هذه الأنفاق السلاح والصواريخ والتقنيات الايرانية، وتم عبرها أيضا تهريب عناصر حماس للتدريب في إيران ولبنان.

وأفاد موقع إيلاف أنه طلب من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي التعليق على التقرير لكنه رفض. وذكرت تقارير إسرائيلية في وقت لاحق أن الجيش الإسرائيلي والجهاز الأمني رفضا التأكيد على ما ورد في تقرير إيلاف بأن إسرائيل تعتقد أن زعيم حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار هرب إلى مصر.

* * *

i24NEWS: تقرير: هذه الشخصية ستحل مكان السنواربحال اغتالته إسرائيل

على خلفية انقطاع الاتصال بين رئيس حماس في غزة يحيى السنوار وقيادة حماس في الخارج بدأت القيادة دراسة امكانيات تعيين بديل للسنوار في حال اغتياله. ونقلت هيئة البث الرسمية "كان" عن مصادر في غزة أنه لأول مرة في القطاع اشير إلى اسم روحي مشتهى كبديل محتمل للسنوار . ومشتهى هو عضو في قيادة حماس في غزة وأكثر شخصية مقربة من السنوار، حيث مكثوا سوية بنفس الزنزانة في السجن وأطلق سراحهما في صفقة شاليط- ومنذ ذلك الوقت أصبح مشتهى اليد اليمين للسنوار ومبعوث السنوار لمهمات خاصة. ويتضح أيضا أنه من الممكن أن يكون مشتهى على اتصال مع قيادة حماس في الخارج- أيضا في الفترة الأخيرة .

وكان التفسير الشائع في إسرائيل بأن روحي مشتهى اغتيل مع أحمد غندور، قائد الوحدة الشمالية لحماس والمسؤول الذي يربط بين الذراع العسكرية والسياسية. لكن يتضح أن مشتهى اختبأ في ذلك الوقت في حي الرمال. مشتهى على قيد الحياة وقلل ظهوره منذ ذلك الحين إلى الحد الأدنى. لم تتم رؤيته بين الناس ولم يسمع صوته او اقتباسات منه .

وذكرت هيئة البث الرسمية "كان" أن السنوار لم ينخرط في صياغة النص النهائي لوثيقة الرد التي قدمتها حماس لإسرائيل، ونقلت هيئة البث الرسمية "كان" استنادا على ثلاثة مصادر، أنه في وثيقة الرد التي قدمتها حماس للوسطاء ونقلت إلى إسرائيل يوجد بند مفاده إنه "يتطلب موافقة من قيادة حماس في غزة على الاتفاق". وقالت مصادر في القطاع الى "كان" إن أسرائيل:"ضاعفت ضغوطاتها العسكرية على خانيونس بشكل كبير خلال الأسبوع الأخير، من أجل تصعيب التواصل بين قيادة حماس في الخارج والسنوار في كل ما يتعلق بتلقي رد من حماس بشأن صفقة المختطفين ."

* * *

i24NEWS: تحليل: أوروبا وتداعيات الحرب في غزة

الحرب المستمرة بين إسرائيل وحماس منذ أربعة أشهر أحدثت تحولات عميقة في المنظومة الأوروبية

انطلاقاً من منظومته السياسية والاقتصادية، لعب الإتحاد الأوروبي خلال العقود الماضية دوراً كبيراً في مجمل الأزمات الإقليمية والدولية، وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في هذه الأدوار، على قدرته السياسية وقوته الاقتصادية، لكن خلال السنوات الماضية، طفت إلى السطح جملة من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي، تعلقت بمشكلة اللاجئين أولاً، وتالياً الرغبات الأمريكية بفرض صراعها مع الصين على الدول الأوروبية، ولاحقاً الحرب الروسية الأوكرانية والتي أحدثت إنقسامات عديدة بين دول الإتحاد الأوروبي، لتأتي بعد ذلك الحرب في غزة، والتي أحدثت صدعاً واضحاً بين دول الاتحاد الأوروبي ما بين داعم ورافض للسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن الضغوط التي مورست شعبياً ضد حكومات الدول الأوروبية .

النقطة الأبرز والتي أحدثت تحولات عميقة في المنظومة الأوروبية، كانت الحرب على غزة، ورغم أن العديد من الدول الأوروبية دعمت اسرائيل تحت تأثير الضغوط الأمريكية والبريطانية، لكن استمرار الحرب والمعاناة الإنسانية في غزة، وضعت الدول الأوروبية والتي ترفع شعار حقوق الإنسان في موقف محرج، وأدركوا متأخرين أن واشنطن ولندن استثمرت الموقف الأوروبي في تلك الحرب، الأمر الذي لم يتمكن من خلاله الزعماء الأوروبيون من اتخاذ موقف واحد بشأن الحرب في غزة أو التوصل إلى صيغة واحدة بشأنها .

ما يظهر جلياً في الاتحاد الأوروبي هو كسر قاعدة الإجماع بشأن إسرائيل، فقد ظهر الخلاف في وجهات النظر، إذ أدانت بعض الدول السياسات الإسرائيلية وأيدتها أخرى، فيما فضلت دول أخرى الحفاظ على مواقفها المتوازنة من الحرب، لكن جوهر الانقسامات في المواقف، جاء مدعوماً بالاحتجاجات الشعبية، خاصة مع اتساع مروحة التوترات في الشرق الأوسط والخوف من وصولها لدول الاتحاد الأوروبي .

تصعيد السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية أجج احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء أوروبا، ونتيجة لذلك، فقد توسعت الهوة بين الرأي العام في أوروبا والحكومات الأوروبية. ولذلك كان لا بد من قيام السلطات الأوروبية بدبلوماسية جديدة وتغيير مواقفها بشأن ما يحدث في غزة من أجل إرضاء الرأي العام الذي تحتاجه في الانتخابات المقبلة، وكانت فرنسا رائدة في هذا الاتجاه أكثر من غيرها .

الأمر الآخر والذي كان بمثابة الصدمة لدول الاتحاد الأوروبي، جاء عبر الموقف اليمني - الحوثيين، والمعادلة التي فُرضت في البحر الأحمر، حيث ومع امتداد الحرب في غزة إلى البحر الأحمر وتهديد أمن الملاحة الدولية، بات الأوروبيين بحاجة ماسة إلى إنهاء الحرب في غزة، وإنقاذ الاقتصاد الأوروبي جراء السياسات الأمريكية والإسرائيلية على السواء، فالشعب الأوروبي لا يحتمل تأثيرات اقتصادية طويلة الأمد، ودول الاتحاد الأوروبي قد تسقط في موجة احتجاجات شعبية ناقمة على تلك السياسات، الأمر الذي بات إلى معالجات واضحة من قبل الدول الأوروبية، انقاذاً لسياستها وترميماً لاقتصادها الذي يعاني أصلاً جراء السياسات الأمريكية .

الشعوب الأوروبية والهوية المستقلة .

واقع الحال يؤكد بأن إحدى أهم النقاط والتي كان لها تأثير في تغيير وجهة نظر الأوروبيين بشأن حرب غزة، هو التزام الاتحاد الأوروبي الذي لا جدال فيه بسياسات واشنطن العالمية، الأمر الذي كان عاملاً مؤثراً في احتجاجات الأوروبيين ضد تلك السياسات، ومحاولة طمس الهوية الأوروبية ضمن الهوية والسياسات الأمريكية، وربطاً بذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي تحاول فك ارتباطها بالمنظومة الأمريكية، والأوروبيين يسعون إلى تحسين مكانتهم العالمية، الأمر الذي ترجمته فرنسا لجهة انتهاجها سياسة متوازنة ومستقلة عن باقي الأوروبيين بالابتعاد عن صراعات البحر الأحمر وعدم الدخول فيها، وتركت اللعبة الخطيرة بين أمريكا وإنجلترا .

ضمن ما سبق يبدو جلياً نفوذ الاتحاد الأوروبي كمنظومة سياسية واقتصادية قد تراجعت بشكل ملحوظ، فالازمات العالمية وتغير المعطيات الاقتصادية، أثرت بشكل كبير على وحدة قرارات السياسة الخارجية للقارة العجوز، وقد تجلى واضحاً هذا

التغيير في حرب غزة الأخيرة، إذ لم يتمكن أعضاء الاتحاد الأوروبي من اتخاذ موقف موحد تجاه هذه الأزمة، فانضم البعض إلى دعم الفلسطينيين والبعض انضم إلى صفوف الداعمين للسياسات الإسرائيلية، وتغلبت سياسة الأحادية على الوحدة الأوروبية، وهذا الاتحاد والتي يمكن أن تلعب دوراً وسيطاً في الصراع الفلسطيني المهمش عملياً .

ختاماً فإن دول الاتحاد الأوروبي تمر بمرحلة صعبة ومعقدة، نتيجة لسببين، الأول أن السياسات الأمريكية صادرت القرار السياسي والاقتصادي وحتى العسكري لدول الاتحاد الأوروبي، والثاني أن أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا قد دخلت وبقوة في دائرة صنع القرار الأوروبي، وعليه فإنه ثمة انعكاسات واضحة ستؤدي إلى إضعاف قيمة الاتحاد الأوروبي، والعملة الموحدة، ولا تمتلك أوروبا أوراقاً قوية للتأثير بشكل مباشر على التطورات الدولية، لأن فعالية الكتلة الأوروبية في التعامل مع أزمات شرق البحر الأبيض المتوسط، والأزمة الأوكرانية، والصراع الفلسطيني، كلاعب مهم، اختفت نتيجة لكل ما سبق .

* * *

i24NEWS: الرئيس البرازيلي يستدعي سفير بلاده في إسرائيل بعد جلسة توبيخه بوزارة الخارجية الإسرائيلية

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي استدعى السفير البرازيلية لجلسة توبيخ بسبب تصريحات الرئيس البرازيلي

أمر الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا مساء أمس بإعادة السفير البرازيلي في تل أبيب فدريكو مير، بعد ساعات من محادثة توبيخ أجراها له وزير الخارجية الإسرائيلية يسرائيل كاتس في متحف المحرقة "ياد فاشيم" والتي وصف خلالها لولا بأنه "شخصية غير مرغوب بها". في المقابل استدعي السفير الإسرائيلي في البرازيل دانييل زوهار-زونشطاين الى محادثة توبيخ مساء أمس . وقد بدأت هذه الضجة بعد هجوم شديد للرئيس البرازيلي ضد إسرائيل والتي اتهمها بتنفيذ إبادة جماعية مقارنا ما يحدث بالمحرقة النازية:"ما يحدث في غزة ليس حربا، وإنما إبادة جماعية"، وجاءت تصريحات لولا خلال أمام صحافيين خلال مشاركته في قمة الاتحاد الافريقي في أديس ابابا في أثيوبيا . وقال لولا: "هذه ليست حرب جنود ضد جنود، هذه حرب بين جيش مع جاهزية عالية أمام نساء وأطفال. ما يحدث في قطاع غزة للشعب الفلسطيني لم يحدث بأي فترة أخرى بالتاريخ. عمليا، هذا جرى قبل ذلك: عندما قرر هتلر قتل اليهود ."

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي للسفير الإسرائيلي خلال جولة بمتحف المحرقة "ياد فاشيم" :"سيدي السفير، جلبتك الى هذا المكان الذي يظهر أكثر ما قام به النازيون الذي قتلوا ستة ملايين من أبناء الشعب اليهودي، بما يشمل عائلتي. الأمور التي قالها الرئيس البرازيلي، الذي قارن بين الحرب العادلة لإسرائيل ضد حماس وأعمال الإبادة التي قام بها النازيون وهتلر ضد اليهود، ، هي وصمة عار واعتداء معاد للسامية خطير ."

ونقل الوزير كاتس للرئيس البرازيلي عن طريق السفير قائلا :"أطلب منك أن تنقل رسالة للرئيس باسمي وباسم دولة إسرائيل، بأننا لن نسامحه وهو شخصية غير مرغوب بها في إسرائيل ما لم يتراجع عن تصريحاته ويعتذر ."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: انخفض الاقتصاد خلال الحرب بنسبة 20٪ تقريبًا، في أكبر انكماش منذ الوباء

بقلم شارون روبل

أظهرت بيانات صدرت يوم الاثنين أن الاقتصاد الإسرائيلي انكمش بنحو الخُمس في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، حيث ألحقت الحرب مع حركة حماس في غزة خسائر فادحة بالإنفاق الاستهلاكي والتجارة والاستثمار.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد انخفاضا بنسبة 19.4 بالمئة عن معدله السنوي في الربع الأخير من عام 2023، وفقا للأرقام الأولية التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء.ويمثل هذا الانخفاض أكبر تراجع على مدة ثلاثة أشهر منذ الربع الثاني من عام 2020، عندما انخفض الاقتصاد بنسبة 30٪ تقريبًا نتيجة الأضرار الناتجة عن عمليات الإغلاق المرتبطة بجائحة فيروس كورونا بالإنفاق الاستهلاكي وإغلاق العديد من الشركات.والحرب دمرت الاقتصاد هذه المرة، في أعقاب الهجوم الذي قادته حماس في السابع من أكتوبر، والذي قتل فيه مسلحون فلسطينيون نحو 1200 شخص واختطفوا مئات آخرين.

وردا على ذلك، استدعت إسرائيل مئات الآلاف من جنود الاحتياط للانضمام إلى القتال وأخلت مساحات واسعة من المناطق المتاخمة لحدود غزة ولبنان، مع إغلاق الشركات وبقاء الناس في منازلهم تحت وابل من الصواريخ مع تحول البلاد إلى وضع الحرب. وتضررت القطاعات التي تعتمد على القوى العاملة الأجنبية، مثل البناء والزراعة، بشكل خاص.
وعلى الرغم من أن الحرب مستمرة، فقد عاد العديد من جنود الاحتياط إلى ديارهم وبدأ النشاط الاقتصادي في التعافي مع تراجع إطلاق الصواريخ من غزة على المدن الإسرائيلية، لكن الأعداد الجديدة لا تعكس إلال جزءًا من هذا الانتعاش التدريجي.

وقال كبير الاستراتيجيين في بنك مزراحي طفحوت يوني فانينغ "إلى حد كبير، يعتمد رقم الناتج المحلي الإجمالي الحالي، وهو تقدير أولي، على بيانات من بداية الربع، أي بيانات أكتوبر إلى نوفمبر. استمر مستوى النشاط المحلي في التعافي في ديسمبر، مع تراجع الهجمات الصاروخية على البلاد." وأضاف فانينغ "سنرى هذا ينعكس بشكل كبير في أرقام الناتج المحلي الإجمالي الشهر المقبل، مع ظهور المزيد من البيانات."

وجاء الانكماش الكبير بعد نمو الاقتصاد بنسبة 2.7% في الربع الثالث من عام 2023. ويعود جزء كبير من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة 26.9% في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر، وانخفاض حاد بنسبة 42.4% في استيراد السلع والخدمات، وانخفاض الصادرات بنسبة 18.3%، وانخفاض الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة 67.8%، وخاصة في المباني السكنية. وفي الوقت نفسه، ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 88.1% بسبب تكاليف الحرب.

وعلى أساس سنوي، أظهرت البيانات الأولية الصادرة عن مكتب الإحصاء أن الاقتصاد الإسرائيلي توسع بنسبة 2% في عام 2023 بعد نموه بوتيرة سريعة بلغت 6.5% في عام 2022. ويتماشى رقم الناتج المحلي الإجمالي السنوي مع توقعات بنك إسرائيل، وهو أعلى من متوسط معدل النمو البالغ 1.7% بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وانخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 0.7% في عام 2023 بعد زيادة بنسبة 7.4% في عام 2022. وانخفضت واردات السلع والخدمات في عام 2023 بنسبة 6.9%، بعد نموها بنسبة 12% في عام 2022. وانخفضت صادرات السلع والخدمات بنسبة 1.1% في عام 2023 مقابل زيادة قدرها 8.6% في العام السابق.

ودفعت التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الحرب، والانكماش المتوقع في الاستهلاك الخاص والطلب والاستثمار في قطاعات مثل البناء، وزارة المالية وبنك إسرائيل ووكالات التصنيف الائتماني العالمية إلى خفض توقعات النمو لعام 2023 في الأسابيع الأخيرة، حيث ويقدر أن القتال يكلف الاقتصاد ما يصل إلى 255 مليار شيكل.

وخفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعات الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل إلى 2.3% في عام 2023 من 2.9% المتوقعة قبل اندلاع الحرب. وعدل بنك إسرائيل توقعاته للنمو في نوفمبر ويتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2% في عامي 2023 و2024 على التوالي. وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ينمو الاقتصاد بمعدل 1.5% هذا العام، مقابل 3.3% سابقًا، وأن يتوسع بنسبة 4.5% في عام 2025.

في وقت سابق من هذا الشهر، خفضت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية الأمريكية التصنيف الائتماني لإسرائيل بدرجة واحدة، من A1 إلىA2 ، وغيرت نظرتها المستقبلية إلى "سلبية"، مشيرة إلى تأثير الحرب المستمرة مع حركة حماس في غزة على عبء ديون الحكومة، كما فضلا عن المخاطر المالية والسياسية. ومع ذلك، قالت وكالة التصنيف أيضًا أنه "حتى الآن تمكن الاقتصاد من إدارة تداعيات الصراع بشكل جيد إلى حد معقول، حيث تشير المؤشرات عالية التكرار إلى انتعاش سريع خلال الأشهر الثلاثة الماضية."

وقال كبير الاستراتيجيين في بنك هبوعليم مودي شفرير إن النشاط الاقتصادي تحسن مقارنة بالشلل الذي حدث في الأشهر من أكتوبر إلى نوفمبر، وهو ما يمكن رؤيته في بيانات مشتريات بطاقات الائتمان، والتجارة الخارجية، وزيادة الطلب على الموظفين في يناير.

ويتوقع بنك هبوعليم أن يعود الاقتصاد الإسرائيلي إلى النمو الإيجابي في الربع الأول من العام الجاري، لكنه سيظل أقل من مستوى الربع الثالث من عام 2023 قبل اندلاع الحرب. ما يؤخر الآن سد فجوة النشاط الاقتصادي هو بشكل أساسي قطاع البناء الذي تباطأ بسبب غياب العمال الفلسطينيين، بالإضافة إلى كتم النشاط الاقتصادي في مجالات السياحة والزراعة في شمال البلاد والبلدات الجنوبية المحيطة بغزة"، كتب بنك هبوعليم في مذكرة بحثية.

واختفى العمال الفلسطينيون، الذين يعتمد عليهم قطاع البناء، بين عشية وضحاها مع اندلاع الحرب، في أعقاب فرض إسرائيل حظراً فورياً على العمال من غزة وتقييد دخول أغلب العمال من الضفة الغربية. كما عاد آلاف العمال الأجانب من الصين وتايلاند والفلبين ودول أخرى إلى بلادهم بعد الهجوم الصادم، مع توقف الاقتصاد. وفي الأسابيع الأخيرة، عادت بعض مواقع البناء إلى العمل بعد أسابيع من إغلاقها. وفي خضم الحرب المستمرة، تم إجلاء حوالي 200 ألف إسرائيلي من منازلهم في الجنوب المدمر والشمال المهدد، ليواجهوا شهورا طويلة من عدم اليقين مع تبلور خطط إعادة الإعمار ببطء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: غانتس: إسرائيل ستهاجم رفح إذا لم تتم إعادة الرهائن بحلول شهر رمضان

وزير الحرب يقول "لأولئك الذين يقولون إن الثمن باهظ للغاية، لدى حماس خيار – يمكنهم الاستسلام"، ويحذر من أن إسرائيل مستعدة "لشن حرب في لبنان" أيضا

بقلم سام سوكول

حذر عضو كابينت الحرب بيني غانتس يوم الأحد من أنه إذا لم يتم إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في غزة خلال الأسابيع القليلة المقبلة، فسوف توسع إسرائيل هجومها في جنوب غزة وتتوغل في مدينة رفح على الحدود المصرية. وقال غانتس: "على العالم أن يعرف، وعلى قادة حماس أن يعرفوا – إذا لم يعد رهائننا إلى منازلهم بحلول شهر رمضان، فإن القتال سيستمر في كل مكان، بما في ذلك منطقة رفح."

وقال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع السابق في القدس أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى "سنقوم بذلك بطريقة منسقة، لتسهيل إجلاء المدنيين بالحوار مع شركائنا الأمريكيين والمصريين لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين"."لأولئك الذين يقولون إن ثمن [الهجوم] باهظ للغاية، أقول بوضوح شديد: لدى حماس خيار – يمكنهم الاستسلام، وإطلاق سراح الرهائن، وسيتمكن مواطنو غزة من الاحتفال بعيد رمضان المبارك"، قال.

وقد نزح أكثر من نصف سكان القطاع البالغ عددهم 2.3 مليون فلسطيني إلى رفح – المدينة الأخيرة في القطاع التي تسعى القوات البرية للجيش الإسرائيلي إلى العمل فيها. وحذر الرئيس الأمريكي جو بايدن نتنياهو من أن التوغل العسكري "لا ينبغي أن يستمر دون خطة موثوقة وقابلة للتنفيذ لضمان سلامة ودعم" السكان المدنيين في المدينة. وقد صدرت تحذيرات مماثلة من قبل العديد من حلفاء إسرائيل الغربيين. وقال نتنياهو أنه يتم إعداد مثل هذه الخطة، بينما أعلن يوم الأحد أن "الذين يريدون منعنا من العمل في رفح يقولون لنا: اخسروا الحرب."

وبالنسبة لشمال البلاد، حذر غانتس من أن إسرائيل "ستحقق أهدافنا وتبعد حزب الله عن بلداتنا" على الحدود اللبنانية، والتي تعرضت لقصف صاروخي مستمر من قبل التنظيم منذ شن حماس هجومها على إسرائيل في 7 أكتوبر، واندلاع الحرب.

وتابع أنه على حزب الله أن يقرر ما إذا كان يريد "الانتحار كمنظمة"، مضيفا أنه "من المهم جدا بالنسبة للعالم الغربي أن يشرح للحكومة اللبنانية أنه يجب عليها مطاردة حزب الله، لأنهم هم [الذين] سوف يدفعون الثمن." وإذا كان علينا أن نشن حربا في لبنان، فسنفعل ذلك."

وبدأت القوات التي يقودها حزب الله بمهاجمة بلدات ومواقع عسكرية إسرائيلية على طول الحدود بشكل شبه يومي منذ 8 أكتوبر، ويقول الحزب إن هجماته تهدف إلى دعم غزة وسط الحرب. وقد أدى ذلك إلى ضربات انتقامية إسرائيلية وتبادل إطلاق النار عبر الحدود، إضافة إلى نزوح عشرات الآلاف من الإسرائيليين في البلدات الحدودية.

وحذرت إسرائيل من أنها لن تقبل بعد الآن وجود حزب الله على طول الحدود اللبنانية، حيث قد يحاول تنفيذ هجوم مماثل لهجوم حماس في 7 أكتوبر، ومن أن فشل الدبلوماسية الدولية في إرغام حزب الله على الابتعاد عن الحدود سيثير هجوما

إسرائيليا. وبعد وقت قصير من خطاب غانتس، أصاب صاروخ موجه مضاد للدبابات أطلق من لبنان مدخل بلدة شتولا الشمالية. ولم تقع إصابات، وقال الجيش أنه رد بقصف مدفعي على مصدر النيران.

وشكر غانتس واشنطن على دعمها العسكري والدبلوماسي، وأصر على أنه على الرغم من الخلافات حول بعض العناصر، "عندما نقول معا سننتصر – فإننا نعني أيضا معا مع شركائنا الأمريكيين، الجمهوريين والديمقراطيين على حدٍ سواء" – وكذلك "مع زعماء دوليين آخرين. وأضاف إن "هذا النصر يتماشا مع إرادتنا لتوسيع دائرة السلام وتشكيل محور إقليمي موحد يواجه إيران. ولهذا السبب، فإن عملية التطبيع مع المملكة السعودية هي مسعى مهم يجب علينا متابعته – وأنا شخصيا أعمل على تحقيقه."

ومع ذلك، قال: "بعد 7 أكتوبر، فإن الطريق إلى الاستقرار والسلام الإقليميين لن يكون من خلال إجراءات أحادية الجانب مثل الاعتراف بالدولة الفلسطينية." وأضاف: "يتم ذلك من خلال تسهيل العمليات طويلة المدى التي من شأنها ترسيخ البنية الإقليمية التي تواجه محور الإرهاب الإيراني، ومن خلال تعزيز الترتيبات الدولية التي من شأنها تحسين حياة الناس في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز الاستقرار والسلام."

وجاءت تصريحات غانتس بعد ساعات من موافقة مجلس الوزراء على بيان يرفض الخطوات الأحادية التي تتخذها الدول نحو إقامة دولة فلسطينية، والتي وصفتها الحكومة بأنها "جائزة ضخمة وغير مسبوقة للإرهاب."

وقد سلط هجوم 7 أكتوبر على إسرائيل، والذي قتل خلاله مسلحون حوالي 1200 شخص، واختطفوا 253 آخرين.، الضوء على التحديات الأمنية في قيام دولة فلسطينية بالنسبة للعديد من الإسرائيليين.

وأعلن مجلس الوزراء أن "التسوية، إذا ما تم التوصل إليها، لن تتم إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، دون شروط مسبقة"، وأن أي اعتراف أحادي الجانب بدولة فلسطينية مستقلة "سيمنع أي تسوية سلمية مستقبلية."

وواجهت إسرائيل بقوة الضغوط الدولية من أجل تحقيق تقدم نحو قيام الدولة الفلسطينية في الأيام الأخيرة، حيث قال نتنياهو مساء السبت إن حكومته "لن تستسلم للإملاءات الدولية" فيما يتعلق باتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين.

وقال نتنياهو للصحافيين: "لن يتم التوصل إلى اتفاق إلا من خلال محادثات مباشرة بين الجانبين، دون شروط مسبقة"، مشددا على أنه سيواصل "معارضة الاعتراف الأحادي الجانب بالدولة الفلسطينية."

وفقا لصحيفة "واشنطن بوست"، تقوم الولايات المتحدة والعديد من الشركاء العرب بإعداد خطة مفصلة للتوصل إلى اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين يتضمن "جدولا زمنيا ثابتا" لحل الدولتين.

وحذر غانتس من أنه حتى إن كان النصر العسكري في غزة في متناول اليد، فقد يستغرق الأمر سنوات لإعادة بناء "القدرة على الحكم داخل غزة، والتي لا يمكن أن تكون حماس ولا ينبغي أن تكون إسرائيل"، مشيرا إلى أنه من المرجح أن تكون الإدارة المدنية المستقبلية للقطاع الساحلي تتألف من "فلسطينيين محليين مدعومين من نوع من اللجان أو الترتيبات الإقليمية." لكنه قال إن الموقف السائد هو "الحرب الآن والسلام لاحقا."

وقد رفض نتنياهو حكم السلطة الفلسطينية في غزة بعد الحرب، مشيرا إلى عدم إدانتها هجوم حماس 7 أكتوبر وتقديم الدعم المالي لمنفذي الهجمات وعائلاتهم. لكنه لم يقترح بديلا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل متهمة بقمع الحريات الفلسطينية الأساسية في جلسة لمحكمة العدل الدولية بشأن حكم الضفة الغربية

بقلم جيريمي شارون

إسرائيل ترفض شرعية إجراءات المحكمة الدولية التي يلتمسها الفلسطينيون، الذين يريدون إعلان السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانونية في إجراء غير ملزم

واجهت إسرائيل سيلا من الإدانات والشجب في محكمة العدل الدولية يوم الإثنين، حيث اتهم الممثلون الفلسطينيون القدس بخلق احتلال دائم وغير قانوني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتأسيس نظام فصل عنصري (أبارتهايد) في معاملتها للفلسطينيين. وإجراءات يوم الإثنين كانت الاولى من بين جلسات ستستمر لستة أيام في لاهاي للرد على طلب للحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن "التداعيات القانونية" لحكمها المستمر منذ 56 عاما على الأراضي.

واتهم وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي إسرائيل بإعطاء الفلسطينيين الخيار بين "التطهير العرقي، أو الفصل العنصري، أو الإبادة الجماعية" بسبب حكمها الطويل على الضفة الغربية والقدس الشرقية، وطلب هو وممثلون آخرون عن الفلسطينيين من محكمة العدل الدولية "إعلان الاحتلال الإسرائيلي بأنه غير قانوني" والدعوة إلى إنهائه الفوري.

وسرعان ما أثارت الجلسة انتقادات من وزارة الخارجية الإسرائيلية، ورفض مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو شرعية الإجراءات، زاعما أنها "تهدف إلى الإضرار بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها من التهديدات الوجودية"، و"إملاء نتائج تسوية دبلوماسية دون أي مفاوضات."

وفي بيان مقتضب لمحكمة العدل الدولية صدر العام الماضي ردا على الإجراءات، أكدت إسرائيل أن الجهود السابقة لحل الصراع سياسيا قد تعثرت، مشيرة إلى تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس، والسفير السعودي لدى الولايات المتحدة سابقا الأمير بندر بن سلطان، الذين اتهموا الفلسطينيين بالفشل في التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل وبالتالي إنهاء الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

وكانت السلطة الفلسطينية قد مارست ضغوطا على الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب الرأي الاستشاري. وهي تسعى إلى استصدار حكم من المحكمة بأن الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانوني، وأنه ينبغي على إسرائيل إنهاء حكمها في المنطقة، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، وتقديم التعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا بسببه.

ليس للآراء الاستشارية أي تداعيات قانونية ملزمة لإسرائيل، ومع ذلك فإن الجلسة تحمل معها ثقلا عاطفيا ودبلوماسيا في خضم حرب إسرائيل مع حماس في غزة في أعقاب هجوم 7 أكتوبر وزيادة الانتقادات من حول العالم لتعامل الدولة اليهودية مع الفلسطينيين سواء في غزة أو في الضفة الغربية. ويوم الأحد، أيدت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع إعلانا يرفض الاقتراح الذي تقوده الولايات المتحدة لتحديد جدول زمني ثابت للاعتراف بالدولة الفلسطينية، قائلة إن ذلك سيكون بمثابة "جائزة كبيرة" للمذبحة التي وقعت في جنوب إسرائيل قبل أربعة أشهر.

وقال المالكي في الكلمة الافتتاحية للفلسطينيين: "يمكن للفلسطيني أن يقضي حياته بالكامل كلاجئ، محروما من الكرامة والحق بالعودة إلى وطنه... وفي ظل تهديد مستمر، ويتم إلقاء أحباءه في السجن الإسرائيلي واحتجازهم هناك إلى أجل غير مسمى، ويتم نهب أرضه واستعمارها وضمها."وتابع "على مدى عقود، عانى الفلسطينيون من الاستعمار والأبرتهايد"، وطلب من المحكمة "أن تعلن أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني" وأنه يجب عليها إنهائه "على الفور، بشكل كامل دون قيد أو شرط."

لقد تجاهلت المرافعات الشفوية التي قدمها الممثلون الفلسطينيون بشكل شبه كامل الطبيعة السياسية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الأراضي، والجهود السابقة لحل النزاع، والقابلية المستمرة لتطبيق اتفاقية أوسلو لحل الصراع في إطار سياسي وليس قانوني.

وعرض المحامي الدولي بول رايشلر الحجج القانونية للقضية الفلسطينية، قائلا إن السيطرة الإسرائيلية على الأراضي تشكل احتلالا غير قانوني، مستشهدا بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و478 و2334 وغيرها. ووصف حركة الاستيطان التي يعيش فيها حوالي 700 ألف إسرائيلي الآن في مستوطنات الضفة الغربية وأحياء القدس الشرقية بأنها "مشروع استعماري ضخم" وزعم أن إسرائيل "زرعت مستوطنين" فيه كجزء من هدف الضم الدائم. كما استشهد بتصريحات عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين تشير إلى عزمهم ضم أجزاء من الضفة الغربية أو كل أراضيها بشكل دائم، مشيرا على سبيل المثال إلى إعلان نتنياهو عام 2019 عن نيته ضم غور الأردن، وكذلك تصريحات وزير المالية بتسلئيل سموتريش بإن السيطرة على الأراضي من نهر الأردن إلى المتوسط، والتي تشمل كامل الضفة الغربية، هي "طموح وطني."

وقال رايشلر "الأدلة لا جدل فيها. تحت مظلة احتلال عسكري طويل، تقوم [إسرائيل] بضم الأراضي الفلسطينية بشكل مطرد والهدف هو استيلاء دائم على هذه الأراضي وممارسة السيادة عليها، في تحد لعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. لقد أقر مسؤولون إسرائيليون كبار بأن هدفهم هو السيادة على جميع الأراضي الواقعة وراء الخط الأخضر... ولا يوجد سبب لعدم الوثوق بكلامهم لأن أفعالهم تتماشى معه."

وقدم البروفيسور فيليب ساندز، وهو خبير في القانون الدولي، حججا مفادها أن الحكم الإسرائيلي المستمر منذ عقود في الضفة الغربية حرم الفلسطينيين من حقهم في إقامة دولة. وقال ساندز إن "الفلسطينيين هم شعب متميز. وبالتالي فهم يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي شعب آخر، أي الحق في تقرير المصير، ليقرروا بأنفسهم كيف سيعيشون وينظمون أنفسهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا"، مضيفا أن "[إسرائيل] تقرر، أذا سمحت أصلا، كيف يمكن للفلسطينيين أن يجتمعوا وأن يتاجروا وأن يعيشوا وأن يحبوا." واتهم الحكومة اليمينية التي تحكم البلاد، والتي تضم العديد من

السياسيين المعارضين للدولة الفلسطينية، بالاحتفال بـ"إنكار حق تقرير المصير والسيادة والدولة الفلسطينية"، وزعم أن إسرائيل تعتزم إبقاء الوضع على ما هو عليه "إلى الأبد."

وندد متحدث باسم وزارة الخارجية بجلسة يوم الاثنين بعد اختتامها، مدعيا أن السلطة الفلسطينية "تحاول تحويل الصراع الذي يجب حله من خلال المفاوضات المباشرة ودون فرض أي إملاءات خارجية إلى عملية قانونية أحادية الجانب وغير سليمة". ودعا بيان المحكمة إلى إصدار تعليمات للفلسطينيين بحل الصراع من خلال المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.

وقال المتحدث "على مدى سنوات، رفضت القيادة الفلسطينية المفاوضات المباشرة لحل الصراع، في حين عززت التحريض على الإرهاب، وتعزيز معاداة السامية وتقديم حوافز مالية للإرهابيين الذين يقتلون اليهود."

وأضاف "كل هذا تم إخفاؤه عن المحكمة في الأسئلة المحرفة التي طرحتها عليها الجمعية العامة [للأمم المتحدة]، والتي تسعى إلى تحديد نتائج الإجراءات مسبقا دون النظر إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي والإطار القانوني الذين ينطبق على الصراع."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يتباهى بإحباط إقامة دولة فلسطينية "على مدى عقود"

رئيس الوزراء يقول إن معارضته لإقامة دولة فلسطينية اشتدت منذ 7 أكتوبر، ويتعهد بأن إسرائيل سوف "تحتفظ بالسيطرة الأمنية الكاملة على جميع الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن" قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الإثنين إنه سيقدم تشريعا يتماشى مع قرار الحكومة برفض "الإملاءات الدولية" التي تسعى للدفع بإقامة الدولة الفلسطينية – متباهيا بإحباط أي خطوة من هذا القبيل لعقود.

وفي بيان بالفيديو، قال نتنياهو إن إسرائيل قاومت منذ أشهر الدعوات الدولية لوقف الحرب في غزة ضد حماس، لكنها تواجه الآن ضغوطا جديدة، على وجه الخصوص "محاولة لإجبارنا على إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد مما سيعرض وجود دولة إسرائيل للخطر." وقال "نحن نرفض هذا رفضا قاطعا."

وبعد مروره بالإجماع في الحكومة، حيث أشار نتنياهو إلى وجود "آراء مختلفة بشأن التسوية الدائمة"، قال رئيس الوزراء إنه متأكد من أن تشريع الكنيست سيحظى بدعم واسع النطاق، "مظهرا للعالم أن هناك اتفاق واسع في إسرائيل ضد الجهود الدولية لفرض دولة فلسطينية علينا." وأضاف رئيس الوزراء أن "الجميع يعلم أنني من أعاق على مدى عقود قيام دولة فلسطينية تعرض وجودنا للخطر." وأكد أن موقفه تعزز في أعقاب المذبحة التي ارتكبتها حماس في السابع من أكتوبر، وقال "مهما كانت الظروف فإن إسرائيل سوف تحتفظ بالسيطرة الأمنية الكاملة على كل الأراضي غرب نهر الأردن"، بما في ذلك غزة والضفة الغربية.

ويتطابق نص اقتراح رئيس الوزراء مع الاقتراح الذي وافقت عليه الحكومة يوم الأحد، والذي يعلن أن الاعتراف من جانب واحد بالدولة الفلسطينية "سيكون مكافأة هائلة وغير مسبوقة للإرهاب وسيحبط أي تسوية سلمية مستقبلية."

وقد عارضت إسرائيل بقوة الضغوط الدولية الرامية إلى إحراز تقدم بشأن إقامة دولة فلسطينية، في أعقاب التقارير الأخيرة التي تفيد بأن الولايات المتحدة والعديد من الشركاء العرب يقومون بإعداد خطة مفصلة لاتفاق سلام شامل يتضمن "جدولا زمنيا صارما" لقيام الدولة الفلسطينية. وقال السفير الأمريكي جاك ليو مساء الأحد خلال مؤتمر في القدس لزعماء يهود أمريكيين "لم نقل أبدا أنه يجب أن يكون هناك اعتراف أحادي الجانب بالدولة الفلسطينية"، مقللا من أهمية حديث إدارة بايدن عن مثل هذه الخطوة. وبدلاً من ذلك، دعا إلى "عملية في الأفق تتضمن رؤية لدولة فلسطينية منزوعة السلاح."الآن هي اللحظة التي يوجد فيها احتمال حقيقي أنه من خلال الانخراط في التطبيع والمفاوضات مع المملكة العربية السعودية" إلى جانب الإصلاحات في السلطة الفلسطينية، "يمكن أن تكون هناك دولة فلسطينية منزوعة السلاح. لكن على إسرائيل أن تتخذ هذا الاختيار"، قال ليو.

وكان نتنياهو قد عارض في الماضي إنشاء دولة فلسطينية، كما اعترض آخرون على تعليقات من واشنطن وغيرها تشير إلى امكانية استخدام المحادثات لإنهاء الحرب في غزة، والتي اندلعت في أعقاب الهجوم الذي شنته حماس عبر جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر، لإحياء الجهود المحتضرة للتوصل إلى حل الدولتين. وبينما تعتقد بعض الجهات الدولية أن العنف فقط يؤكد الحاجة إلى اتفاق سلام، يقول القادة الإسرائيليون إن الهجوم سلط الضوء على الخطر الشديد المتمثل في قيام كيان فلسطيني مستقل بالقرب من مراكزه السكانية. ووسط الدعم المتزايد لحماس بين الفلسطينيين في أعقاب الفظائع، لا يبدو أن الجمهور الإسرائيلي يرغب بجهود السلام.

* * *

هآرتس: "اليوم التالي" فلسطينياً: عباس مع "التكنوقراط" وحماس مع "تربيع الدائرة".. ماذا عن السنوار؟

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

أثار وزير الخارجية المصري سامح شكري، عاصفة كبيرة في مؤتمر الأمن الذي عقد في ميونيخ، عندما رد على سؤال وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني، وقال: "أعتقد أنه من الصحيح أن حماس الآن خارج إجماع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية (بسبب رفضها) الاعتراف بإسرائيل وإيجاد حل من خلال المفاوضات وعدم تنازلها عن تأييد العنف".
كان هناك جزء آخر في رد شكري: "ويجب فحص المسألة المتعلقة بتقويض سلطة حماس في قطاع غزة، ولماذا حصلت على التمويل لتعميق الانقسام بين حماس والتيار الرئيسي للفصائل الفلسطينية التي صنعت السلام – السلطة الفلسطينية وم.ت.ف والرأي العام. هذه مسألة تم إبعادها، ومن الجدير تناولها الآن"، بذلك أطلق شكري سهماً مشحوذاً وموجهاً بشكل جيد.
شكري، الذي هو غير معين من قبل الحكومة المصرية لعلاج القضية الفلسطينية (هذه القضية ينشغل فيها رئيس المخابرات عباس كامل)، فجر لغمين بجملة واحدة، ويبدو أنه سيضطر قريباً للتوضيح بأن "أقوالي أُخرجت عن سياقها". في حين أن الرئيس المصري ورئيس المخابرات يحاولان منذ سنوات إجراء مصالحة فلسطينية داخلية بين فتح وحماس، في تموز الماضي،

في اللقاء الذي عقد في العلمين بمصر، تم بذل جهود أخرى، فشلت أيضاً، لتشكيل حكومة وحدة فلسطينية – وزير الخارجية المصري لا يمكنه تحطيم القاعدة التي بنيت عليها خطة مصر ما دام الرئيس نفسه لم يعلن بأنه غيّر سياسته. معلوم من قصده شكري بخصوص تمويل حماس وزيادة قوتها، ولكن إلقاء مسؤولة تقوية حماس على رئيس الحكومة نتنياهو لا يجب أن يطمس الدور الذي قامت به مصر وقطر. بعد عام 2015 رأت مصر في حماس حليفة لها ضد الإرهاب الإسلامي في شبه جزيرة سيناء، وعملت سواء بعد عملية "الجرف الصامد" أو عملية "حارس الأسوار"، على تنفيذ خطة إعادة إعمار قطاع غزة، وحتى إنها خصصت لذلك نصف مليار دولار تقريباً. ولكن شكري لا ينوي محاسبة قطر، بالأحرى عدم محاسبة رئيسه أو رئيس المخابرات المصرية. مسألة تقوية وتمويل حماس تحولت إلى قضية تاريخية تشغل بالأساس السياسة في إسرائيل.

بقدر ما يمكن تعلمه من تصريحات كبار قادة م.ت.ف، بما في ذلك رئيس السلطة الفلسطينية نفسه، هناك إجماع فيما يتعلق بحماس، تستمر حوله نقاشات تشارك فيها دول عربية أخرى مثل السعودية وقطر وتركيا ومصر نفسها. نقاشات تستهدف دفع حماس للانضمام إلى م.ت.ف لتشكيل حكومة متفق عليها، تتحمل المسؤولية في قطاع غزة ضمن خطة سياسية شاملة، حسب خطة يمضي بها الرئيس الأمريكي. في حين أن إسرائيل تسوق شعارات وتصريحات فارغة تقصف بها نية حل الدولتين، دون أن تقترح أفكاراً ملموسة لإدارة القطاع، نرى أن الفلسطينيين اليوم يسوقون خطط عمل.

الإثنين الماضي، أنهى محمود عبارة زيارة قصيرة له للدوحة عاصمة قطر، التقى فيها حاكم قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. وحسب وسائل الإعلام الفلسطينية، عبر محمود عباس عن موافقته على تشكيل حكومة "خبراء"، وبارك نية قطر التوسط بين حماس وفتح لدمج حماس في صفوف م.ت.ف. هذه الموافقة لا تعني أن محمود عباس تنازل عن المبادئ الثلاثة الأساسية التي عرضها في لقاءات القاهرة، التي بحسبها يجب على حماس الاعتراف بأن م.ت.ف هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وتبني القرارات الدولية في القضية الفلسطينية، بما في ذلك اتفاقات أوسلو، والتنازل عن الكفاح المسلح.

ما زالت الفجوة كبيرة، ومحمود عباس نفسه رفض الالتقاء مع هنية في الدوحة. ولكنه سمع من حاكم قطر بأن حماس مستعدة للعودة ومناقشة تشكيل حكومة خبراء تستمد الصلاحيات من م.ت.ف. وثمة أقوال أوضح قالها عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف رمزي رباح. ففي مقابلة مع "إندبندنت العربية"، قال إن حماس مستعدة للموافقة على شروط الانضمام لـ م.ت.ف والاعتراف بدولة فلسطينية في حدود 1967، خصوصاً التنازل عن مكانها في حكومة الخبراء إذا تم تشكيلها. هذه قضية أساسية، لأن هذا التنازل يعني أن م.ت.ف، التي ستضم في عضويتها حماس، ستكون هي مصدر الصلاحيات لأي حكومة فلسطينية، لكن ستقف حكومة فلسطينية في واجهة العرض لا تكون حماس شريكة فيها، هكذا تستطيع م.ت.ف تربيع الدائرة: تشكيل حكومة توافق عليها واشنطن، وترسيخ مكانتها بصفتها ممثلاً لـ "جميع الفلسطينيين"، وتكون حماس جزءاً منها.

سمعت في السابق أفكار مشابهة أيضاً، والآن من غير الواضح إذا كانت حماس مستعدة للتنازل عن الكفاح المسلح. لم تنجح مصر بإقناع حماس في تبني هذه الأسس، ولكن ربما في الظروف التي نشأت عقب حرب، فستتمكن قطر من إيجاد حل مؤقت على الأقل لمسألة إدارة قطاع غزة. وقال رباح، الذي سئل عن إمكانية تشكيل هذه البنية السياسية: "أوجدت الحرب ظروفاً جديدة لم تكن من قبل": أي أنه إذا كان معظم الخلاف قبل الحرب متركزاً في مسألة السيطرة وتوزيع المناصب والميزانيات

والأجندة السياسية، فإن حماس الآن وصلت إلى مفترق طرق تقلصت فيه البدائل التي بين يديها.

السؤال هو: إلى أي درجة تتحدث حماس الآن بصوت واحد، وإلى أي درجة ستكون التفاهمات التي سيتم التوصل إليها بين قيادة حماس الخارج وحركة فتح ملزمة للسنوار؟ قيادة حماس تشاهد أمامها مصير ومستقبل الحركة والحاجة للحفاظ على مكانتها السياسية، لكنها لا تسيطر على الأرض. فالسنوار ما زال صاحب البيت في ساحة القتال. وهو غير قادر على إدارة عملية سياسية تتعلق بدمج حماس في م.ت.ف وتشكيل حكومة لإدارة غزة. ولكنه بسلوكه هذا، يستطيع إفشالها إذا لم يُستجب لشروطه، وأساسها وقف إطلاق نار طويل ونهائي.

في الوقت الحالي، يطرح اسم محمد دحلان مرة أخرى، الذي يمكنه لعب دور الوساطة بين فتح وحماس، وبعد ذلك إدارة عملية للنظام الفلسطينية في القطاع. منذ فترة قصيرة، التقى دحلان مع هنية في قطر، وقال إنه شريك كامل في جهود الوساطة القطرية بين التنظيمات الفلسطينية. يسعى دحلان لاستعراض حضوره كلما سنحت الفرصة. في 2017، على خلفية الأزمة بين مصر وحماس، نشر أنه تم التوصل إلى بضعة تفاهمات بين مصر وحماس، منها تشكيل لجنة لإدارة شؤون غزة بميزانية تبلغ 50 مليون دولار، وسيترأسها محمد دحلان، ويبقى ملف الأمن والداخلية في يد حماس، وسيكون دحلان المسؤول عن السياسة الخارجية وتجنيد الأموال وإدارة موضوع المعابر بين غزة ومصر وبين غزة وإسرائيل، وسيكون المسؤول عن إجراء الاتصالات مع إسرائيل في المواضيع المتعلقة بالمعابر وغيرها. تم حفظ الفكرة في حينه كما ظهرت، ومن غير الواضح إذا بقيت قابلة للحياة الآن. ولكن التقارير الكثيرة حول جهود الوساطة تدل على الضغط الذي ينبع من جدول زمني للعملية العسكرية المتوقعة في رفح، التي مجرد الاستعداد لها يضع واشنطن والدول العربية ذات العلاقة والتنظيمات الفلسطينية في سباق يلزمها بصياغة خطة عمل واقعية على الأقل للمدى القصير.

* * *

يديعوت أحرونوت: غالانت أثناء استعداده لـ "رفح": عدونا منهك.. وحماس تبحث عن "بديل للسنوار"

بقلم يوسي يهوشع

بينما جرت اتصالات حول اتفاق يعيد المخطوفين والمخطوفات تحت ضباب كثيف، غير أن الضغط العسكري من الجيش الإسرائيلي في القطاع يحقق تطورات مشوقة. يتعلق التطور الأول بالهدف المنشود أكثر من غيره في هذه اللحظة: يحيى السنوار. فعلى حد قول وزير الدفاع، الذي زار أمس قيادة المنطقة الجنوبية كجزء من الاستعداد للعملية في رفح، فإن حماس "تبحث عن بديل" للسنوار في القطاع و "محطة غزة حماس لا تستجيب". فضلاً عن صياغات قاطعة وواثقة – التي يحرص الوزير على إطلاقها كل بضعة أيام – تشخص إسرائيل ضائقة حقيقية لحماس في الميدان وفقدان وثقة المستويات الصغرى في القيادة، على خلفية هزيمة 18 من أصل 24 كتيبة للمنظمة، والهزيمة الفعلية للواء خان يونس، الذي لم يعد له أي إطار عسكري.

يقول جهاز الأمن إن يحيى السنوار يمتنع عن الاتصال مع قيادة الخارج في موضوع المفاوضات على إعادة المخطوفين والمخطوفات، بل ويمتنع أيضاً عن الاتصال مع المستوى الذي هو يرأسه في إدارة القتال. "ثمة غطاء على من سيدير غزة، لا توجد جهة تسيطر ولا جهة تعمل"، قال غالانت وقصد بذلك آذان القيادات في حماس والسكان أيضاً. وحسب قادة الجيش

الإسرائيلي، فإن العدو منهك ويكاد لا يقاتل، ودخل في حجوم صغيرة إلى مستشفى ناصر حيث يعمل لواء الكوماندو. حتى هذا لم يجديهم نفعاً: نحو 200 مخرب سلموا أنفسهم، ومئات صفوا في عمليات دقيقة للقوات التي انضم إليها أيضاً مقاتلو الوحدة البحرية 13. حتى هنا، لم توجد تحت "ناصر" أنفاق استراتيجية، لكن حماس عرفت ما تفعله بدون هذا: المقدم أ، قائد سرية مقاتلين في الوحدة البحرية 13 قال إن "المستشفى الذي من المفترض أن يكون مأوى إنسانياً، برز كمجال قتال مليء بالأسلحة، وبنى تحتية للاتصالات ونشطاء لحماس".

داخل القطاع، وأساساً في الشمال، انقض جموع السكان على المساعدات الإنسانية التي وصلت مدينة غزة، والمعارك على الغذاء عنيفة. تسمع في الخلفية المزيد من النداءات من السكان ضد قيادة حماس. ويعبر سكان في القطاع خلال مظاهرات عفوية عن استيائهم من قيادة حماس التي "جلبت عليهم مصيبة".

هذه التطورات ترتبط مباشرة وبشكل غير مباشر بمسألة العملية في رفح. في زيارة إلى قيادة المنطقة الجنوبية، عرض على غالنت خطط عملياتية لمواصلة القتال ضد كتائب حماس هناك، وكذا في المعسكرات الوسطى.

وكما سبق أن كتب هنا الأسبوع الماضي، فإنه رغم تصريحات فورية من رئيس الوزراء والوزير غانتس، لا تبدو العملية في رفح قريبة، وسيعمل الجيش قبلها ضد كتيبتي حماس في المعسكرات الوسطى. بالتوازي، ينبغي اتخاذ قرار يتعلق بكيفية نقل السكان من رفح، وإلى أين، إلى خانيونس أم إلى أماكن أخرى؟ هذا عمل سيستغرق زمناً طويلاً، وربما يتم في شهر رمضان، الذي سيبدأ في آذار.

تستغل إسرائيل المشاعر الدينية لتشديد الضغط حتى التوصل إلى صفقة مخطوفين، مثلما عمل غانتس أمس، الذي هدد بأن إسرائيل ستعمل في رفح حتى في أثناء رمضان إن لم يتم اتفاق. ثمة مبرر كامل لإطلاق تهديد كهذا ضد عدو استغل "فرحة التوراة" بوحشية، لكن بالتوازي، لا سبب يجعلنا نحمل المنظومة أكثر من هذا من خلال إثارة الخواطر حول الحرم. في هذا السياق، هناك جدال حول مسألة القيود على دخول عرب إسرائيل إلى الحرم وعلى أنظمة الاقتحام له. فقد طالب وزير الأمن القومي بن غفير بالإقرار للشرطة أن تقتحم الحرم بقوات كبيرة إذا ما رفع علم حماس أو فلسطين، لكنه طلب لم يقبل. كما طالب بن غفير فرض قيود على دخول عرب إسرائيل إلى الحرم في أثناء رمضان، لكن بخلاف المنشورات، لم يقبل نتنياهو موقفه ونقل القرار إلى جهاز الأمن. وكانت توصية "الشاباك" السماح بالحجيج بشكل غير مقيد تقريباً انطلاقاً من التفكير بأن هكذا سيكون ممكناً منع الاضطرابات في أوساط عرب إسرائيل الذين كان السلوك المعتدل لأغلبيتهم الساحقة حتى الآن هو نقطة النور في الفترة القاسية. فليفكر الجمهور الإسرائيلي – هل هذا هو الزمان والمكان للعب بالنار؟ وما الذي يحاول تحقيقه أولئك الذين يصرون على السير وهم يحملون أعواد الثقاب إلى كل مكان؟

* * *

إسرائيل اليوم: لقادة إسرائيل: اقطعوا شريان رفح عن العالم الإسلامي.. ولا تأبهوا بـ"خطة واشنطن الشوهاء"

بقلم آفي برئيلي

بلغت حرب تفكيك حماس من قدراتها العسكرية والسياسية في القطاع مفترق حسم في رفح، ليست المعركة الأخيرة في الحرب، بل موعد آخر بقوى متغيرة. لكن رفح تشكل مفترقاً حيوياً: هي القلعة الأخيرة التي تسيطر فيها حماس، وهرب إليها المخطوفون على ما يبدو، وفيها الشريان الذي يربطها بالعالم الإسلامي وبخاصة بإيران.

السؤال الجسيم هو: لماذا سيعالجون رفح الآن تحديداً؟ ماذا كانت الخطة حين حشرنا فيها وفي منطقة المواصي المجاورة مئات الآلاف من الشمال والوسط بل ومن خان يونس؟ أفلم يعرف المخططون أن أهداف الحرب لن تتحقق بدون رفح؟ تجميع السكان يشكل الآن مانعاً للعمل هناك، وهو ذاته مبرر الأمريكيين لطلب وقف الحرب، وإن كان بهذا سيحبط تحقيق أهدافها، وإسرائيل كلها قد تكون إوزة عرجاء، وفريسة مغرية لطالبي روحها.

لا ندري، بالطبع، كيف يخطط رئيس الأركان ورجاله للتغلب على المصاعب حين ينفذون أمر الحكومة واحتلال رفح وتطهيرها. إلى أين يخططون إخلاء السكان غير المقاتلين؟ لا ندري كيف سيتصدون لمحاولة حماس المرتقبة منع إخلاء السكان من ساحة المعارك كي تظل مختبئة خلف الأطفال والنساء والشيوخ والرجال غير المقاتلين وتعرض أبناء شعبها للخطر، ممن أيدوها في أغلبيتهم الساحقة. على أي حال، محظور على قادة الجيش تفادي التصدي لهذه المصاعب بعدم العمل في رفح، لأنها مفترق محتم في تنفيذ المهمة الحيوية التي كلفتهم بها الحكومة لتفكيك حماس من قدراتها العسكرية والسياسية.

إضافة إلى المصاعب العملياتية والأخلاقية، بحكم الاكتظاظ السكاني، وهي مصاعب يجب التغلب عليها دون فقدان الطابع الإنساني مثل أعدائنا الوحشيين، فإن احتلال رفح هو حجر عثرة في طريق الدبلوماسية الأمريكية.

إدارة بايدن عالقة فكرياً في المفهوم الذي غرسه رابين وبيرس ومواصلي دربهما، بأن إقامة دولة عربية هي الاستنتاج المناسب من الانتفاضة الثانية ومن فظاعة غزة. ستكون هذه دولة ذات حدود طويلة مع العالم الإسلامي الذي سيجلب إيران إلى الأراضي المتحكمة بهامش دولة إسرائيل وبتجمعاتها السكانية. ومثل البوربونيين الذين عادوا ليحكموا بعد هزيمة نابليون، وكأنه لم تكن ثورة في فرنسا، فإن إدارة بايدن أيضاً ومؤيديها القليلين في إسرائيل، لم يتعلموا شيئاً، على حد قول السياسي تلران، لم يتعلموا من الانتفاضات ومن 7 أكتوبر بأن المجتمع العربي في البلاد يعود لتنمو منه وحوش إرهاب مثل حركتي حماس وفتح، ولم ينسوا رؤية الدولتين العفنة، التي ستردها الغالبية الساحقة من مواطني إسرائيل بنفور.

ظاهراً، احتلال رفح (دون قتل جماعي) ينسجم مع خطة الولايات المتحدة في أن يكون جنود الجيش الإسرائيلي هم الطبق الذي تقام عليه دولة العرب في البلاد. فالاحتلال سيقلص قدرة حماس على تشويش الخطة، لكن يبدو كما اتضح في تقارير عن نية حركة فتح برئاسة عباس ضم حماس إلى م.ت.ف وإقامة "حكومة تكنوقراط" ما تستمد صلاحياتها من م.ت.ف. يقبلها الأمريكيون، بصفة "سلطة فلسطينية متجددة"، لكنها في واقع الأمر ستستمد صلاحياتها من م.ت.ف، فتح وحماس. إذا ما كان الأمريكيون بالفعل شركاء في هذا "الحل" المشوه الغريب ويبحثون فيه مع عباس، فواضح لماذا يجتهدون لإحباط احتلال رفح. فهم يرون في "حماس ضعيفة" شريكاً ممكناً.

إن إحباط الخطة يبدأ بمناورة سياسية – عسكرية قاسية لاحتلال رفح. لقد سبق لإسرائيل أن تصدت لخطط خطيرة من الولايات المتحدة: أن تقتطع منها جنوب النقب في الخمسينيات، مثلاً، أو تعطيل ديمونا في الستينيات. كل حالة بحالها، لكننا اضطررنا في حينه أيضاً على تشويش الاستراتيجية الأمريكية ووقفنا عند رأينا. الآن أيضاً، في رفح، علينا التصدي لخطة الولايات المتحدة.

* * *

معاريف: مصادر: واشنطن تعد مقترحاً لـ"اليوم التالي" ترفعه قريباً لـ"الكابينت" مع حفظ مكانة إسرائيل الإقليمية

بقلم دافيد بن بست

الدخول المتوقع من الجيش الإسرائيلي إلى رفح ومحور فيلادلفيا يقلق مصر، التي تخشى من موجة لاجئين غزيين تقتحم الحدود إلى رفح المصرية.

الرسائل الحازمة التي تنطلق في العالم، ولا سيما في الولايات المتحدة، لا يجب أن توهن إسرائيل الملزمة بمواصلة الحرب حتى تحقيق الأهداف، بما في ذلك الدخول إلى رفح ومحور فيلادلفيا.

في مقابلة أجريتها مع النائب داني دانون، عضو لجنة الخارجية والأمن وسفير إسرائيل في الأمم المتحدة سابقاً، سألته عن التهديد الأمريكي بتقليص توريد السلاح إلى إسرائيل، إذا لم تستجب لطلبها الامتناع عن الدخول إلى رفح وتقليص عدد المصابين الغزيين. وكان جوابه المفاجئ: "إذا لم نتمكن من شراء الذخيرة الدقيقة، لطائراتنا، فسنستخدم ذخيرة غير دقيقة في الحرب في غزة"، ما سيتسبب، بالطبع، بمصابين أكثر. وأمس، أعلنت الولايات المتحدة عن الدفع قدماً بصفقة لتوريد قنابل دقيقة لإسرائيل.

أما بشأن "اليوم التالي"، فقد أفادت شبكة "سكاي نيوز" العربية بأنها تحوز مسودة اقتراح أمريكي حول مستقبل غزة. وجاء في مسودة الاقتراح أنه مع انتهاء الحرب ستبدأ اتصالات مباشرة بين إسرائيل ودول عربية في المنطقة حول إمكانية تسليم السلطة الفلسطينية لإدارة غزة من خلال تكنوقراطيين فلسطينيين. سيتم استبعاد حماس وتفكيك كل منظمة مسلحة تعارض حل الدولتين.

كما كتب في مسودة الاقتراح بأنه ستكون موافقة سعودية ودول أخرى على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل والمشاركة في إعادة بناء القطاع شريطة أن يكون هناك مسار واضح لإقامة دولة فلسطينية.

وجاء في الاقتراح أيضاً أنه سيجمع كل السلاح من القطاع، بما في ذلك السلاح الثقيل، بهدف تدميره.

تعمل واشنطن على جلب قوات عربية ودولية لترابط بين غزة وإسرائيل وبين غزة والحدود المصرية.

وتفيد مصادر في البيت الأبيض بأن اقتراحات بعيدة الأثر لترتيب مكانة إسرائيل في المنطقة سترفع لعناية الكابينت في الزمن القريب القادم.

تطالب إسرائيل، كشرط أول، بإعادة الأسرى وتفكيك بنى حماس التحتية، وتحرك حزب الله إلى ما وراء الليطاني، وسيطرة مشتركة لإسرائيل ومصر وجهات أخرى على محور فيلادلفيا.

إسرائيل لا تستبعد في هذه المرحلة طلباً مصرياً لنفي يحيى السنوار ومحمد ضيف إلى إحدى دول الخليج كجزء من الاتفاق

الشامل. قبل كل نقاش تطلب إسرائيل إعادة كل المخطوفين وتعهد وضمانات أمريكية ومصرية ومن دول أخرى على تنفيذ الاتفاق.

إن موافقة السعودية على التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل ستشكل أساساً لباقي البنود التي ستكون إسرائيل مستعدة للبحث فيها.

الولايات المتحدة تمارس ضغطاً شديداً على السعودية للموافقة المبدئية كي تتقدم في باقي البنود.

المشكلة الأساس بالطبع هي إيران، غير المستعدة في هذه المرحلة حتى للتفكير في إمكانية قبول إسرائيل كدولة شرعية في المنطقة، وتحرك حزب الله إلى ما وراء الليطاني كما يفترض قرار الأمم المتحدة 1701.

كما يمارس على قطر أيضاً، التي سيكون لها أغلب الظن دور في المحادثات، ضغط أمريكي ثقيل لتفعيل نفوذها بحكم المساعدة والدعم المالي اللذين تقدمهما لحماس.

يبدو أن كل تقدم في هذه المرحلة من الحرب لا يزال بعيداً. لكن، لعل الخوف من توسيع الحرب مع حزب الله وتحولها إلى حرب إقليمية، تكون نهايتها غير حميدة، سيحمل كل الأطراف ذات الصلة بأننا نجلس على برميل بارود، ولعل هذا يؤدي إلى إيجاد حل لهذه المنطقة النازفة.

* * *

يديعوت أحرونوت: للإسرائيليين: نتنياهو كذب على الجميع و أفشل "الصفقة" لاعتبارات حزبية

بقلم ناحوم برنياع

لا توجد طريقة رقيقة لقول هذا: ما نشر حول المفاوضات مع حماس هو أكاذيب يبثها ديوان رئيس الوزراء للجمهور. فعشية الجولة الأخيرة في القاهرة، تراجع نتنياهو عن تعليمات سابقة أصدرها للطاقم الإسرائيلي. ولم يوضح للطاقم ما سبب التغيير، فهل اعتقد نتنياهو بأن تصلباً تكتيكياً سيلطف حدة مواقف حماس أم العكس، فزع من تقدم المفاوضات وعمل استراتيجياً كي يفشلها. إذا كانت هذه نيته، فقد نجح: لا مفاوضات في هذه اللحظة. رئيس السي.آي.ايه بيل بيرنز، الذي جاء لإخراج الاتصالات من سباتها، خرج من لقائه مع نتنياهو بخفي حنين. وتفترض النزاهة القول إن ما جاء به من القاهرة لم يكن واعداً.

ثمة مطاعم يكون الطباخ فيها أكثر حماسة للطعام من النزلاء. هذا صحيح أيضاً إزاء الصفقة التي نضجت في واشنطن والدوحة والقاهرة؛ فالوسطاء يوظفون أطناناً من الطاقة، لكن حماس لا تتجاوب، لا تفزع ولا تستسلم؛ وكذا المستوى السياسي في إسرائيل لا يتجاوب: نتنياهو يكثر من الخطابة عن المشاعر، والأخلاق والأمن، لكنه يعمل وفقاً لاعتبارات سياسية داخلية.

تجند للطاقم الإسرائيلي أشخاص رفيعون: اللواءان (احتياط) نيتسان ألون وفولي مردخاي؛ ورئيس الموساد دادي برنياع، ورئيس "الشاباك" روني بار، ورئيس دائرة الاستراتيجية في الجيش الإسرائيلي العميد أورن سيتر، وغيرهم. بالتوازي، يخوضون صراعاً في خمس جبهات: حيال حماس، حيال الوسطاء، حيال المستوى السياسي، حيال الجيش الإسرائيلي وحيال العائلات.

الهدف واحد: إعادة المخطوفين. الجبهات مختلفة: كل واحدة تعرض احتياجاتها وقواعد لعبها. أحد إنجازات الطاقم، إنجاز لم يلقَ انتباهاً عاماً، هو حيال القوات في الميدان: المنع المسبق لعمليات عسكرية ربما تمس بحياة المخطوفين. هذا صراع منقذ للحياة.

لقد كشفت سيطرة الجيش الإسرائيلي على غرب خانيونس أن عدداً كبيراً من المخطوفين كانوا محتجزين بجانب مسؤولين كبار من حماس، كدرع بشري. ثمة بشرى طيبة: الظروف في هذه المواقع كانت جيدة نسبياً. أما البشرى الأقل جودة فهي أن تقدم الجيش الإسرائيلي دفع مسؤولي حماس الكبار للانتقال إلى مواقع أخرى، وأخذوا المخطوفين إلى أماكن أقل أمناً وترتيباً، في منطقة رفح. لذا، تفاقم خطر إصابتهم بأذى جراء تبادل النار، كما تفاقم أيضاً الخطر على صحتهم وغذائهم.

إسرائيل مقتنعة بأن معظم المخطوفين والمخطوفات على قيد الحياة. وضعهم الجسدي جيد نسبياً. المشكلة المقلقة هي الوضع العاطفي والنفسي: قرابة 140 يوماً في الأسر، بقلق دائم، تجبي ثمناً. كل يوم إضافي في الأسر يفاقم المشكلة.

دخلت مسألة رفح إلى هذه المعضلة، وهدد كل من نتنياهو وغالانت بأنها المرحلة التالية للخطوة البرية. كان التهديد ناجعاً في كل ما يتعلق بالصفقة: فقد أفزع الوسطاء المصريين والأمريكيين وساهم في تسريع الاتصالات. لكن الأقوال في جهة، والأفعال في جهة أخرى. النقل المنظم لـ 1.3 مليون نازح فلسطيني شمالاً يتطلب جهداً دبلوماسياً ولوجستياً طويلاً ومعقداً. أدركت حماس الصعوبة، وكذا الوسطاء. التهديد باحتلال رفح دخل إلى التجميد.

بلور البيت الأبيض لهذه المشكلة حلاً خاصاً به؛ فبدلاً من الاكتفاء بصفقة صغيرة، مخطوفون مقابل سجناء، يتوجهون نحو صفقة كبرى: تحرير مخطوفين وسجناء، وإعادة بناء القطاع، وإبعاد حماس، وانخراط إسرائيل في حلف مع الدول العربية السُنية، ومعاهدة دفاع أمريكية سعودية، وإنجاز لبايدن حيال الجناح التقدمي في حزبه، واستئناف المفاوضات لإقامة دولة فلسطينية، كله معاً. فلا صفقة صغيرة بدون الصفقة الكبرى؛ ولا صفقة كبرى بدون الصفقة الصغيرة. المسافة للدولة الفلسطينية واسعة، لكنها محاولة مسموحة.

وهكذا جعلوا نتنياهو عدو تحرير المخطوفين. حسب فهمه، كل تقدم في المفاوضات يعرض تهديداً فورياً على استمرار حكمه. إذا كان أبو مازن في الداخل، فإن بن غفير في الخارج، راحت عليه؛ فقد وافق على إرسال الطاقم إلى القاهرة للإبقاء على المظهر حيال العائلات وحيال الإدارة الأمريكية. لا غرو أن نيتسان ألون قرر البقاء في البيت. الطاقم الإسرائيلي تم شله في كل ما يتعلق بالمفاوضات.

يعمل المركز من القاهرة إلى واشنطن: نتنياهو ومبعوثه رون ديرمر، سيحاولان أن يعملا لبايدن ما عملاه لأوباما. ستكون الدراما مشوقة، لكنها لن تعيد أي المخطوفين إلى الديار.

أمس، أملى على الحكومة قراراً قال فيه: لا لتسوية مفروضة مع الفلسطينيين ولا لاعتراف أحادي الجانب باستقلالهم. لا التسوية إلا بمفاوضات مباشرة. اتخذ القرار بالإجماع، وهذا موضوع مسل بحد ذاته: أغلبية الوزراء يعارضون علناً أي مفاوضات مع أي فلسطينيين، مباشرة أو غير مباشرة. وعلى الرغم من ذلك، صوتوا "مع". نتنياهو نفسه استخدم الفيتو على

المفاوضات: فقد فضل التعاون مع حماس. وغانتس يقول له: دعك من هذه الاستعراضات العليلة، وركز على تحرير المخطوفين. لكن غانتس خاف من فقد الأصوات في الاستطلاعات.

* * *

هآرتس: بن غفير في "رمضان" ونتنياهو في "الصفقة".. هكذا انطلق العد التنازلي لانسحاب "المعسكر الرسمي" من الحكومة

بقلم عاموس هرئيل

جرت جلسة مجلس الحرب أمس كمهزلة، كشفت قدرة ضئيلة لمساومة من نتنياهو أمام شركائه في اليمين المتطرف. المشكلة أنها مهزلة قد تتدهور وتصل إلى مأساة تعقد الواقع الذي وصلت إليه إسرائيل منذ المذبحة في 7 تشرين الأول. إذا أراد شخص أن يضمن التورط في احتكاك دموي وطويل على حافة مواجهة دينية، جرت أمس عدة خطوات جدية في هذا الاتجاه.
وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير ليس عضواً في مجلس الحرب. عملياً، شكل نتنياهو هذا الجسم، الذي يشارك فيه وزراء "المعسكر الرسمي" غانتس وآيزنكوت إلى جانب غالانت ورون ديرمر وآريه درعي، لإدارة الحرب بدون بن غفير وشريكه سموتريتش. ولكن تناول النقاش أمس تقييد الصلاة في الحرم في شهر رمضان، وهو أمر في مجال صلاحية الشرطة وبن غفير بصفته الوزير المسؤول. لذلك، لم يكن مناص من دعوته.
منذ بداية الحرب، يحاول بن غفير تسخين الأجواء أمام عرب إسرائيل. في الوقت نفسه، يضغط هو وسموتريتش لاتخاذ خطوات تصعب المواجهات في الضفة الغربية. ظل نجاحهما محدوداً حتى الآن. ورغم اهتمام بن غفير بالتحذير من "حارس الأسوار 2"، وأحداث أعمال العنف بين العرب واليهود داخل حدود الخط الأخضر كما حدث في أيار 2021، لكن نبوءته لم تتحقق. الجمهور العربي في إسرائيل أظهر ضبط النفس والصبر، وكثيرون منهم أدانوا أعمال حماس في غلاف غزة. في حين حدث تصعيد واضح في الضفة، لكن ليس بالقوة التي مكنت من وصفه كانضمام للحرب التي بدأتها حماس.
في جلسة أمس، طلب بن غفير فرض قيود متشددة على دخول المصلين العرب الإسرائيليين إلى الحرم في شهر رمضان. جميع الأجهزة الأمنية عارضت ذلك. إضافة إلى ذلك، تبين أن هناك صعوبة قانونية لمنع دخول المصلين من عرب إسرائيل حسب فئات واسعة، مثل تقييد السن. ما يمكن فعله هو إصدار أمر يحظر على أشخاص معينين مثل المحرضين المعروفين على خلفية دينية.

كان هذا هو القرار الذي تم اتخذته الجلسة. ولكن نتنياهو يخاف من بن غفير، لذا أصدر ملخص نقاش ضبابياً، يفهمه كل واحد من المشاركين كما يشاء. كان هذا كافياً لحاشية وزير الأمن الوطني لينشروا الموافقة على رأيه، وأنه تقرر فرض قيود كبيرة على صلاة العرب الإسرائيليين، النشر الذي أثار تحذيرات من أعضاء الكنيست العرب من اندلاع انتفاضة في أوساط الجمهور العربي داخل الخط الأخضر.
ما زال 134 مختطفاً إسرائيلياً في قطاع غزة. في المقر في شارع بلفور، خلافاً لذلك، يتم احتجاز المختطف الـ 135، الذي يظهر أنه مشلول بسبب خوفه من شركائه المتطرفين. إضافة إلى قرار أمس الغريب، ثمة أمور يقوم بها نتنياهو حسب رأيه، مثل

ترسيخ الرواية التي تفيد بأنه هو المدافع الوحيد عن إسرائيل من خطر الدولة الفلسطينية. وينشغل هذا الأسبوع في تمرير قرارات داخل الحكومة والكنيست ضد فرض حل الدولتين على إسرائيل بصورة أحادية الجانب. كل ذلك في الوقت الذي يطلق فيه شعارات فارغة حول النصر المطلق على حماس، في الوقت الذي يحتفظ فيه الجيش الإسرائيلي في القطاع بربع القوات فقط التي استخدمها هناك في بداية العملية البرية.

محاولة بن غفير دهورة الوضع الأمني بواسطة موضوع الحرم في الضفة الغربية والقدس وداخل الخط الأخضر، تتساوق مع العملية المتعرجة التي يقوم بها نتنياهو بخصوص صفقة المخطوفين. خلال بضعة أسابيع انتقلنا من "نعم ولكن" الإسرائيلية في الرد على اقتراح الوسطاء في باريس، إلى الرفض القاطع، بذريعة أن اقتراحات حماس غير جدية ولا تترك مجالاً للتفاوض. يحدث هذا في الوقت الذي ينفد فيه وقت المخطوفين، وغضب وزراء "المعسكر الرسمي" آخذ في الازدياد. يبدو أنه حدث أمس شيء على خلفية التأثير المتراكم لقضية الحرم والجمود في المفاوضات حول المخطوفين. فقد بدأ العد التنازلي قبل انسحاب غانتس وآيزنكوت من الحكومة.

* * *

آيزنكوت يحذر من "صعوبة متزايدة" في تحقيق أهداف الحرب في غزة

تل أبيب: كشفت قناة عبرية، مساء الإثنين، عن رسالة "حادة" بعث بها الوزير بمجلس الحرب في الحكومة الإسرائيلية غادي آيزنكوت إلى المجلس ذاته، حذر فيها من "صعوبة متزايدة في تحقيق أهداف الحرب" في غزة.

وقالت القناة "12" العبرية الخاصة: "أرسل الوزير غادي آيزنكوت رسالة تحذير طويلة ومفصلة قبل نحو أسبوع، إلى أعضاء مجلس الحرب ينتقد فيها قرارات المنتدى الذي هو عضو فيه".وأضافت أن آيزنكوت كتب في رسالته: " بعد أكثر من أربعة أشهر من الحرب، من المناسب تقييم الإنجازات ودراسة اتجاهات الاستمرار".وتابع آيزنكوت: "برأيي، في ظل تجنب اتخاذ قرارات حاسمة وهامة، هناك صعوبة متزايدة في تحقيق أهداف الحرب".

ومضى في رسالته: "لقد تعثر المخطط الاستراتيجي للحرب، وهو يهدد عمليا تحقيق أهداف الحرب، وعلاوة على ذلك، الوضع الاستراتيجي لدولة إسرائيل"، بحسب المصدر ذاته. وقال آيزنكوت إن "هدف تقليص قدرات حماس العسكرية والسلطوية لم يتحقق إلا بشكل جزئي، وكذلك إعادة المخطوفين من قطاع غزة، وإعادة الأمن لسكان منطقة غلاف غزة".

آيزنكوت: هدف تقليص قدرات حماس العسكرية والسلطوية لم يتحقق إلا بشكل جزئي، وكذلك إعادة المخطوفين من قطاع غزة، وإعادة الأمن لسكان منطقة غلاف غزة

واعتبر أن "حالة إنهاء الحرب بحيث لا تشكل غزة تهديدا مستقبليا على إسرائيل لم تتحقق، وكذلك تعزيز الأمن الشخصي والقدرة على الصمود الوطني للإسرائيليين".وتابع: "من الناحية العملية، لم يتم اتخاذ أي قرارات حاسمة منذ ثلاثة أشهر. فالحرب تجري وفق إنجازات تكتيكية، دون تحركات كبيرة لتحقيق إنجازات استراتيجية".

وأوضح آيزنكوت أن ثمة قرارات يتيعن على مجلس الحرب اتخاذها وتشمل الانتقال الكامل للمرحلة الثالثة، وهي مرحلة المداهمات المركزة مع التموضع خلف شريط (حزام) أمني خارج القطاع، وتنفيذ صفقة لتبادل الأسرى قبل حلول رمضان.

كما تشمل القرارات التي دعا آيزنكوت إلى اتخاذها، الحيلولة دون التصعيد بالضفة الغربية مع اقتراب رمضان، وعودة السكان الإسرائيليين إلى منازلهم في الشمال والجنوب بعدما نزحوا منها إثر اندلاع الحرب، والدفع نحو إيجاد بديل مدني لحكم حماس في غزة، وفق القناة "12".

وفي نهاية رسالته "انتقد آيزنكوت رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والمصطلح الذي صاغه – "النصر الكامل"، وقال إنه من الصواب أن يناقش مجلس الحرب هذا المفهوم بجدية وتوضيحه عمليا"، وفق ذات المصدر.

يشار إلى أن آيزنكوت شغل منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في الفترة بين 2015 إلى 2019، وقُتل ابنه وكذلك ابن شقيقته في ديسمبر/ كانون الأول 2023 في معارك بقطاع غزة.

* * *

دراسة: تراجع كبير بالمناعة القومية في إسرائيل إثر الحرب

ترجمة: موقع عرب 48

أظهرت دراسة جديدة حدوث تراجع كبير في مؤشر المناعة القومية في إسرائيل، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي. كما دلّت الدراسة على تراجع المناعة المجتمعية والشخصية، وفق ما ذكرت صحيفة "معاريف." وأفاد الباحثون الذين أجروا الدراسة بتراجع كبير في مؤشر الأمل والتضامن الاجتماعي وثقة الجمهور بمؤسسات الدولة، وتوقع تضرر التكتل الاجتماعي في إسرائيل.

وأجرى الدراسة الباحثان بروفيسور شاؤول كمحي وبروفيسور بروريا عديني من قسم إدارة أوضاع الكوارث والطوارئ في جامعة تل أبيب، وبروفيسور يوحنان إيشل ود. هداس مارتسيانو من كلية تل حاي الأكاديمية. وشملت الدراسة 1360 شخصا واستندن إلى ثلاثة استطلاعات أجريت في الأشهر الأخيرة، حسبما ذكرت الصحيفة أمس، الأحد.

وأشار الباحثون إلى أن المعطيات في الدراسة تدل على شعور بالإحباط لدى الجمهور، تم التعبير عنه بالتراجع في مؤشر الأمل، التضامن الاجتماعي وثقة الجمهور بمؤسسات الدولة.

وشدد الباحثون على أن المعطيات تشكل إشارة تحذير ينبغي أن تقلق السلطات في الدولة، وأنه من دون التعامل مع احتياجات وتوقعات السكان في إسرائيل، فإن التأييد والدعم الذي يمنحه الجمهور للمسؤولين في الدولة من أجل استمرار الحرب على غزة يتراجع بقدر كبير.

ووفقا للمعطيات التي تضمنتها الدراسة، فإن نسبة المناعة القومية في الاستطلاع الأول كانت مرتفعة جدا وبنسبة 4.1، وتراجعت إلى 4.05 بعد شهر، ثم تراجعت في الشهر التالي إلى 3.85. ورُصد تراجع مشابه في مؤشري المناعة المجتمعية والمناعة الشخصية أيضا.

ووجد الباحثون أن تراجعا حصل بالثقة بالدولة وزعيمها من 3.81 إلى 3.43. وتراجعا مشابها طرأ على الثقة بمؤسسات الدولة والتضامن الاجتماعي. كذلك طرأ تراجعا على مستوى الأمل من 3.75 في الاستطلاع الأول إلى 3.68 في الاستطلاع الأخير. ويرى الباحثون في إسرائيل والعالم أن مؤشر الأمل هو أفضل مؤشر على مستوى المناعة القومية.

واعتبر الباحثون أن "تراجع مؤشرات المتعة تنبع على ما يبدو من أن غايات الحرب لم تتحقق حتى الآن. ويشعر الجمهور بالإحباط بسبب استمرار الحرب في الشمال والجنوب، الثمن الباهظ بمقتل جنود كثيرين وعدم إعادة المخطوفين. ولم تتم حتى الآن إزالة التهديد بحرب شاملة في الشمال، ولا توجد بعد إجابات واضحة لمئات الآلاف الذين تم إجلاؤهم" عن بلداتهم في شمال وجنوب إسرائيل.

وأضاف الباحثون أن التخوف من استمرار تراجع مستويات المناعة قد يتم التعبير عنه بأضرار تلحق بالنسيج الاجتماعي، الشعور بالوحدة والتكتل الاجتماعي. وتابعوا أنه "من أجل تمكين المجتمع الإسرائيلي من مواجهة المصاعب والتحديات التي ما زالت ماثلة أمامنا، ينبغي أن تعمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أجل تعزيز التكافل المتبادل والتضامن بين أجزاء الشعب."

* * *

الجيش الإسرائيلي يبدأ تحقيقات واسعة حول إخفاقات 7 أكتوبر

تحقيقات الجيش تشمل أحداثا عديدة وأداء القوات خلال الحرب. والاستخبارات العسكرية بدأت بجمع مواد، لأن ضباطا يريدون أن يستعدوا للإجابة على أسئلة متشددة، وأن يبلوروا "السردية" التي ستستند إليها الحرب الإعلامية بينهم حول الإخفاق

بدأت الوحدة 8200، وهي وحدة التنصت الإلكتروني في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بجمع مواد وإجراء تحقيقات حول تسلسل الأحداث التي سبقت هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بهدف استخلاص دروس، وفق ما ذكر موقع "واللا" الإلكتروني اليوم، الثلاثاء.

وفي موازاة ذلك، أفادت صحيفة "هآرتس" بأن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، قرر بدء إجراء تحقيقات حول الأيام التي سبقت هجوم 7 أكتوبر وأداء الجيش الإسرائيلي في يوم الهجوم والأيام التي تلته. وأضافت الصحيفة أن هذه التحقيقات ستكون داخلية وتشمل دميع التشكيلات العسكرية، وستكون بإشراف ضباط كبار. وستتناول هذه التحقيقات استعداد القوات للقتال، ووصولهم إلى ميادين القتال وانتشارهم فيها، وشكل خوضهم القتال.

ونقل "واللا" عن مصادر في الجيش قولها إن جمع المواد يسبق إمكانية إجراء تحقيقات من خلال هيئة الأركان العامة وغيرها، وأن "ضباطا يريدون أن يستعدوا للإجابة على أسئلة متشددة، ولذلك يجمعون المواد، ومن الجهة الأخرى يريد الضباط أن يبلوروا 'السردية' التي ستستند إليها الحرب الإعلامية حول مستوى المسؤولية بين الشُعب والأذرع والأسلحة" التي أدت إلى الإخفاق الأمني في 7 أكتوبر. وكان هليفي قد أثار عاصفة في المؤسسة السياسية عندما أعلن، الشهر الماضي، عن تشكيل لجنة تحقيق خارجية، برئاسة رئيس أركان الجيش الأسبق، شاؤول موفاز. وفي أعقاب انتقادات شديدة له، قرر هليفي تعليق عمل هذه اللجنة.

وأضاف "واللا" بأنه تتعالى انتقادات ضد هليفي داخل الجيش، وبضمن ذلك داخل هيئة الأركان العامة، على خلفية عزمه إجراء تحقيقات حول أداء الجيش خلال الحرب على غزة، والمطالبة بتأجيل التحقيقات إلى ما بعد انتهاء الحرب.

ويأتي قرار هليفي بشأن بدء تحقيقات داخلية واسعة في الجيش على خلفية إعلان مراقب الدولة، متنياهو أنغلمان، عن إجراء تحقيقات رقابية حول أداء الجيش، وكذلك على خلفية التوتر بين المستويين العسكري والسياسي"، وفقا للصحيفة. واعتبر هليفي في رسالة بعثها إلى أنغلمان أن التحقيقات التي يعتزم إجراؤها "ستصرف اهتمام الضباط عن القتال، وستضر بقدرة الجيش على إجراء تحقيقات بنفسه وبنوعيتها، وأنها لن تسمح باستخلاص العبر الضرورية من أجل تحقيق غايات الحرب."

وفي موازاة ذلك، سيجري فريق تابع لهيئة الأركان العامة، ولا يخضع لهليفي، تحقيقات حول أحداث جرت منذ بداية الحرب. وأشارت الصحيفة إلى أن بين هذه الأحداث، قيام دبابة بقصف منزل في كيبوتس "بئير"، في 7 أكتوبر، رغم علم الجيش بتواجد رهائن بداخله ومقاتلين من حماس، بأمر أصدره الضابط باراك حيرام. وأسفر هذه القصف عن مقتل 13 رهينة. ويرأس فريق التحقيقات التابع لهيئة الأركان العامة يوآف هار إفن، وهو ضابط في الاحتياط برتبة لواء، وسيعمل أثناء التحقيقات بالتنسيق مع النائبة العامة العسكرية، حسب الصحيفة. وسيقدم هذا الفريق في نهاية تحقيقاته تقريرا إلى النائبة العامة العسكرية، ووجهة نظر حول ما إذا كان يجب أن تفتح الشرطة العسكرية تحقيقا حول أداء الجيش، وبينها أحداث "أثارت شبهات حول انتهاك القانون الدولي."

* * *

مطالب داخل حزب الليكود بضم ليبرمان لكابينيت الحرب

مئات أعضاء الليكود يوقعون على عريضة تطالب نتنياهو بضم ليبرمان للحكومة وكابينيت الحرب، ويقولون إن عدم ضمه هو "مس بأمن إسرائيل"* تصاعد التوتر داخل "المعسكر الوطني" بعد الفشل بإقالة النائب كسيف

طالب مئات من أعضاء حزب الليكود اليوم، الثلاثاء، رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بأن يضم "بشكل فوري" رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، إلى كابينيت الحرب، حسبما ذكر موقع صحيفة "معاريف" الإلكتروني. وجاء في عريضة أعضاء الليكود أنهم يطالبون نتنياهو "بشكل عاجل ضم أفيغدور ليبرمان إلى الحكومة والكابينيت. وتولى أفيغدور ليبرمان منصب وزير الأمن، وزير الخارجية، وكان نائب رئيس الحكومة في حرب لبنان الثانية، وعدم ضمّه إلى الحكومة في هذه

الفترة هو مسّ بأمن إسرائيل." واعتبر أعضاء الليكود أن "أعداءنا يتخوفون من شعب إسرائيل موحد، قوي، ويتقدم إلى الأمام – وانضمام ليبرمان إلى الحكومة ينطوي على مقولة أخلاقية وعملية هامة ستقرب إسرائيل من الانتصار."

من جهة أخرى، أشارت الصحيفة إلى تصاعد التوتر بين حزبي "كاحول لافان" و"تيكفا حداشا" اللذان يشكلان كتلة "المعسكر الوطني"، في أعقاب فشل الهيئة العامة للكنيست، أمس، في إقالة النائب عوفر كسيف من عضوية الكنيست. وذكرت الصحيفة أن أعضاء الكنيست في "تيكفا حداشا" خائبو الأمل بشدة من تغيب أربعة أعضاء كنيست من "كاحول لافان"، هم بيني غانتس وغادي آيزنكوت وميخائيل بيطون وألون شوستر، عن التصويت على إقالة كسيف، وأن التوتر بين الحزبين تصاعد بشكل كبير جدا في أعقاب ذلك.

وأيد إقالة النائب كسيف 85 عضو كنيست، لكن إقالة عضو كنيست تتلب تأييد 90 عضو كنيست. كذلك امتنع معظم أعضاء الكنيست من حزب "يش عتيد" عن المشاركة في التصويت، وقاطع أعضاء الكنيست من حزب العمل التصويت.

* * *

تقرير: إسرائيل أحبطت محاولة لإخراجها من الاتحاد الإفريقي

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، ووزير الخارجية يسرائيل كاتس، أجروا اتصالات مع دول إفريقية لإحباط المساعي الجزائرية والجنوب إفريقية، لإخراجها من الاتحاد الأفريقي.

أحبطت الحكومة الإسرائيلية مساعي الجزائر وجنوب إفريقيا الهادفة إلى إبعاد وإخراج إسرائيل من الاتحاد الإفريقي، بحسب ما أفادت الإذاعة الإسرائيلية الرسمية "كان-ريشت بيت"، اليوم الثلاثاء. وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فإن إسرائيل بنت تحالفا من دول إفريقية تناهض المساعي الجزائرية والجنوب إفريقية لإخراجها من الاتحاد الأفريقي.

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، ووزير الخارجية يسرائيل كاتس، أجروا اتصالات مع دول إفريقية لإحباط المساعي الجزائرية والجنوب إفريقية، لإخراجها من الاتحاد الأفريقي. وأشارت إلى أنه قبل بضعة أسابيع، وردت معلومات في إسرائيل مفادها أن جنوب إفريقيا والجزائر تعملان على إلغاء وجود مندوب إسرائيل كمراقب في اتحاد الدول الأفريقية.

ووفقا للمعلومات الواردة، فإن البلدين يعتزمان الدعوة خلال مؤتمر المنظمة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، وإدراج بيان مفاده أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في القرار المقترح للمؤتمر. وعقب ورود هذه المعلومات، بدأت جهود دبلوماسية واسعة النطاق بتوجيه من كاتس، شملت إبراق رسائل وإجراء اتصالات من قبل نتنياهو وهرتسوغ مع رؤساء الدول في إفريقيا ووزراء الخارجية من أجل إحباط القرار. وفي بعض الحالات تم إرسال مسؤولين كبار في وزارة الخارجية إلى الدول التي ليس لإسرائيل فيها مكتب تمثيل.

وفي نهاية الأسبوع، اجتمعت الدول الإفريقية في أديس أبابا، وأرسلت إسرائيل إلى الاجتماع المدير العام لوزارة الخارجية كوبي بليتشتاين، ونائب مدير أفريقيا في وزارة الخارجية شارون بار لي، إلى إجراء محادثات بهدف إحباط محاولات إفريقيا والجزائر.

وبقيت إسرائيل كمراقب، بعد تشكيل نتنياهو ائتلاف من السياسيين الإفريقيين المعارضين لهذه الخطوة، فيما لم تتكل الدعوة إلى قطع العلاقات مع إسرائيل والإعلان عن ارتكاب إسرائيل جريمة إبادة جماعية بالنجاح.

* * *

نتنياهو يقرر طرح قرار حكومته الر افض لمشروع الدولة الفلسطينية لمصادقة الكنيست

نتنياهو يقرر طرح القرار الصادر عن حكومته بشأن مشروع الدولة الفلسطينية، والذي يعر عن رفض إسرائيلي لـ"الإملاءات الدولية بشأن التسوية الدائمة" مع الفلسطينيين، أو التحركات للاعتراف بالدولة الفلسطينية، لمصادقة الكنيست؛ ويشدد على أن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة الأمنية على غرب الأردن.

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه قرر طرح قرار حكومته الرافض لمشروع الدولة الفلسطينية، بما في ذلك ما يصفه بـ"الإملاءات الدولية" بشأن التسوية و"الاعتراف أحادي الجانب" بدولة فلسطينية مستقلة، لمصادقة الكنيست، مشددا على أن إسرائيل "ستحتفظ بالسيطرة الأمنية المطلقة على كامل المنطقة الواقعة غرب الأردن، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء مع أو بدون تسوية دائمة" مع الفلسطينيين.

جاء ذلك في بيان مصور صدر عن نتنياهو، مساء الإثنين، أشار فيه إلى "إجماع" في ائتلافه الحكومي حول "الموقف الرافض لخضوع إسرائيل للإملاءات الدولية بشأن مثل هذه المسألة الوجودية"، لافتا إلى "ضغوط دولية من نوع جديد" تتمثل بـ"محاولة فرض إقامة دولة فلسطينية على إسرائيل من جانب واحد."

واعتبر نتنياهو أن الدولة الفلسطينية "من شأنها أن تعرّض وجود دولة إسرائيل للخطر"؛ وقال نتنياهو، في البيان، إنه "يدير منذ خمسة أشهر معركة سياسية غير مسبوقة. أتاحت لمقاتلينا حرية العمل لتحقيق كافة أهداف الحرب"، في إشارة إلى الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة منذ 136 يوما. وأضاف "قاومنا خلال هذه الفترة العديد من الضغوط الدولية التي كانت تهدف إلى وقف الحرب قبل تحقيق كافة أهدافها"، وتابع "لكننا نشهد في الأيام القليلة الماضية نوعا جديدا من الضغوط: محاولة فرض علينا إقامة دولة فلسطينية من جانب واحد، من شأنها أن تعرّض وجود دولة إسرائيل للخطر."

وشدد على أن حكومته "ترفض ذلك رفضا قاطعا"، وأضاف "لهذا السبب قدمت للحكومة اقتراحا بقرار ينص على أن إسرائيل ستعارض محاولة فرض إقامة دولة فلسطينية عليها من جانب واحد"، وقال إنه "رغم اختلاف الآراء داخل الحكومة بشأن التسوية الدائمة، إلا أن هذا الاقتراح حظي بإجماع من جميع المشاركين في الحكومة." وأضاف "إننا جميعا متحدون خلف الموقف الرافض لأن تخضع إسرائيل للإملاءات الدولية بشأن مثل هذه المسألة الوجودية"، وتابع "إنني أرحب بذلك، وسأقدم الاقتراح الذي تمت المصادقة عليه لمصادقة الهيئة العامة للكنيست اليوم (الإثنين). وأنا متأكد من أنه سيحظى بأغلبية ساحقة."

واعتبر أن قرارا يصدر عن الكنيست إلى جانب قرار الحكومة بهذا الشأن، "سيوضح للعالم أن هناك وحدة واسعة جدًا داخل إسرائيل ضد المحاولة الدولية لفرض الدولة الفلسطينية عليها"، وتوجه للمواطنين الإسرائيليين، قائلا: "الكل يعرف أنني أنا

من أوقف لعقود من الزمن قيام الدولة الفلسطينية التي من شأنها أن تعرّض وجودنا للخطر." وأضاف "موقفي كان ولا يزال واضحا. ولقد بات أكثر قوة بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي"، وشدد على أنه "بكل الأحوال، سواء مع أو بدون تسوية دائمة، ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية مطلقة على كامل المنطقة الواقعة غرب الأردن. وهذا يشمل بالطبع يهودا والسامرة (الضفة المحتلة) وقطاع غزة." وقال إنه "حتى أولئك الذين لديهم آراء مختلفة يتفقون على أنه بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، يجب علينا أن نتخذ القرارات المتعلقة بوجودنا ومستقبلنا بأنفسنا، ولذلك أدعو جميع الأحزاب الصهيونية إلى التصويت لصالح الاقتراح الذي سنقدمه إلى الكنيست ."

* * *

إعلام الاحتلال يكشف عن "صفقة ضخمة" بين "تل أبيب" والقاهرة

ترجمة: موقع عربي 21

كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، عن ما وصفتها بـ"الصفقة الضخمة "بين" تل أبيب "والقاهرة، تتعلق بشراء الأخيرة كميات كبيرة من الغاز، تزامنا مع عدوان الاحتلال على قطاع غزة. وذكر موقع "ice" العبري، أن شركاء خزان غاز تمار الإسرائيلي أعلنوا أنه من المتوقع أن تزيد صادرات الغاز إلى مصر خلال السنوات المقبلة بمقدار 4 مليارات متر مكعب إضافية، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالكمية الموردة حتى الآن والتي بلغت ملياري متر مكعب. وأشار الموقع إلى أنه تقرر استثمار نحو 24 مليون دولار في تطوير أنابيب ضخ الغاز، ما سيسمح بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، منوها إلى أنه بغض النظر عن الوساطة المصرية المكثفة بين "تل أبيب" و"حماس"، فإن مصر تعد أحد العملاء الرئيسيين لـ"إسرائيل" في مجال الغاز الطبيعي. وبحسب إعلانين نشرتهما مؤخرا الشراكة في خزان غاز تمار، فإن من المتوقع أن يتزايد تصدير الغاز إلى مصر بشكل ملحوظ خلال السنوات المقبلة.

وأعلن أحد الشركاء في الخزان، الجمعة الماضي، أنه اعتبارًا من يوليو 2025، ستزيد الصادرات إلى مصر بمقدار 4 مليار متر مكعب إضافية، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالكمية الموردة حتى الآن، والتي كانت ملياري متر مكعب. إضافة إلى ذلك، فإنه صدر الأحد الماضي إعلان آخر عن قرار باستثمار نحو 24 مليون دولار في تحديث الضواغط، ما سيسمح بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي.

وكشف الموقع أنه من المهم الإشارة إلى أن زيادة الصادرات من خزان تمار ليست سوى جزء من التحركات التي ستؤثر على اقتصاد الطاقة الإسرائيلي. ومن الخطوات الأخرى المتوقع حدوثها هو استحداث لجنة دراسة سياسة تصدير الغاز الطبيعي من الاكتشافات الجديدة، والتي اجتمعت للمرة الأولى الأسبوع الماضي. ووافقت وزارة الطاقة الإسرائيلية على زيادة الإمدادات لمصر من الغاز الطبيعي بما قدره 4 مليارات متر مكعب إضافية سنوياً، لمدة 11 عاماً.

ومن المتوقع أن تدخل هذه الاتفاقية التي أقرتها الوزارة حيز التنفيذ في يوليو 2025، بعد استكمال العمل على توسيع الطاقة الإنتاجية ومد خط أنابيب ثالث من خزان تمار.

* * *

تقديرات إسرائيلية بقرب انتهاء العمليات العسكرية في خانيونس

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

كشفت القناة 14 الإسرائيلية أن جنود وقعوا في كمين محكم في خان يونس بعد استهداف منزل كانوا يتحصنون فيه بقذيفة آر بي جي. واشتعلت النيران في المنزل واحتجز الجنود بداخله، وزعمت أن دبابة هدمت إحدى جدران المنزل بقذيفة وتمكن الجنود من الفرار من داخل المنزل المشتعل بالنيران. ولم تذكر القناة العبرية، عن وقوع إصابات في صفوف الجنود.

وأفادت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، اليوم الثلاثاء، بأنّ تقديرات الجيش تشير إلى قرب انتهاء العملية البرية في خانيونس جنوبي قطاع غزة، مشيرة إلى أنّ الفرقة العسكرية 98 التي تقاتل هناك "تقترب من استكمال مهامها في المنطقة." ونقلت الإذاعة عن مصادر مطّلعة على التفاصيل لم تسمّها، أنه "لا تزال هناك أهداف محدودة في المنطقة (خانيونس)، ومن المتوقع وصول القوات إليها خلال الأيام القريبة ." وتابعت الإذاعة بأنّ العملية العسكرية في مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس شارفت على الانتهاء أيضاً، حيث يقوم جيش الاحتلال بأعمال حفريات تحت الأرض، "لتحديد مواقع الأنفاق تحت المستشفى"، التي يزعم جيش الاحتلال وجودها هناك. ولفتت إلى "انخفاض نطاق المواجهات في المنطقة، في الأيام الأخيرة"، وادعت بأنّ جيش الاحتلال يقتل ما بين 20 – 30 مقاوماً كل يوم، مقارنة بنحو 50- 60 مقاوماً في فترة سابقة، فيما يزعم الجيش أنه قتل 2900 مقاوم في خانيونس.

من خانيونس إلى رفح؟

وأضافت الإذاعة العبرية أنه بعد استكمال العملية العسكرية في خانيونس، سيتوجب على قيادة جيش الاحتلال والمستوى الأمني "حسم مهمة الفرقة 98 التالية: هل ستكون في مخيمات وسط القطاع أم رفح" جنوباً. وقالت إنّ جيش الاحتلال يقترب من اتخاذ قراره في الأيام القريبة بشأن عملية عسكرية في رفح.

ونقل موقع "أكسيوس" الأميركي عن ثلاثة مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، اليوم الثلاثاء، قولهم إنّ مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط بريت ماكغورك سيجري زيارة إلى إسرائيل ومصر، هذا الأسبوع، بهدف إجراء محادثات حول العملية البرية المحتملة في رفح. وقال المسؤولون إنّ محادثات ماكغورك في كل من مصر وإسرائيل ستركز على رفح ومفاوضات صفقة تبادل الأسرى.

وكان رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو قد توعّد، السبت، بالمضي قدماً في عملية برية في رفح، على الرغم من المعارضة الدولية والتحذيرات المتتالية من قبل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن.

وقال بايدن لنتنياهو في مكالمات هاتفية، الأسبوع الماضي، إنه يعارض مثل هذه العملية دون "خطة موثوق بها وقابلة للتنفيذ" لإجلاء المدنيين الفلسطينيين من المدينة. وتخشى الولايات المتحدة ومصر أيضاً أن تؤدي مثل هذه العملية إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين عبر الحدود المصرية إلى شبه جزيرة سيناء.

* * *

"الكنيست" يفشل بعزل نائب أيّد دعوى جنوب أفريقيا ضد "إسرائيل"

فشل الكنيست الإسرائيلي مساء الاثنين، بتوفير أغلبية لإطاحة النائب عوفر كسيف من حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، على إثر تأييده الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، وتتهمها فيها بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة. وصوّت 85 نائباً لصالح القرار الذي كان يحتاج إلى 90 صوتاً من أصل 120 يشكّلون عدد نواب الكنيست، وعارضه 11، فيما تغيّب نواب آخرون عن الجلسة. وقال كسيف في خطابه في الهيئة العامة للكنيست قبل التصويت: "ما وراء الكذب الذي يعتمد عليه طلب العزل، هو ملاحقة سياسية وإخراس كل الأصوات المعارضة وكل المواطنين العرب وممثليهم في الكنيست، خاصة عندما يكون الهدف النهائي هو إقصاؤهم بشكل كامل عن الحيز العام والحيز السياسي."وأضاف: "حتى لو افترضنا أن توقيعي لا يزال يتضمن تصريحاً بأن الحكومة الإسرائيلية ترتكب إبادة جماعية في غزة، فهل هذا والدعوة إلى إنهاء الحرب يدعمان "حماس" أو كفاحها المسلح، كما يقتضي قانون العزل؟."

وتابع كسيف: "أهم قيمة قادتني نحو هذا التوقيع هي قيمة الحياة. ففي نهاية المطاف، تطالب العريضة بشكل أساسي بوقف الحرب ووقف إراقة الدماء. كيف يمكن للمرء أن يظل غير مبالٍ بمقتل عشرات الآلاف من المدنيين، بمن فيهم أكثر من 10 آلاف طفل؟ كيف يمكن للمرء أن يصم الآذان عن الدمار والخراب الرهيب في غزة؟"، معتبراً أن "وقف الحرب ليس مجرد عمل أخلاقي أساسي من أجل مواطني غزة، وبالطبع من أجل إطلاق سراح المختطفين، ولكنه أيضاً الأمر الصحيح لنا جميعاً." وأضاف: "مناهضة الحرب ليست فقط من أجل كوننا مجتمعاً أخلاقياً، ولكن أيضاً من أجل سلامنا وأمننا"، على حدّ تعبيره.

ويسمح قانون أساس الكنيست للهيئة العامة بعزل نواب في حالة التحريض على العنصرية، أو دعم كفاح مسلح ضد إسرائيل، فقط. وجاء طلب التصويت على عزل كسيف من قبل النائب عوديد فورير، من حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان.
وحاول حزب "إسرائيل بيتنا" الأسبوع الماضي، ممارسة ضغوط على رئيس المعارضة وحزب "يش عتيد" يئير لبيد، والوزير في مجلس الحرب بيني غانتس، ورئيس حزب "المعسكر الرسمي" من أجل التصويت مع قرار الإطاحة به، بحجة أن كسيف "داعم للإرهاب"، لكن معظم أعضاء الحزبين تغيّبوا اليوم عن الجلسة.

وأشارت نقاشات جرت في لجنة الكنيست في الأسابيع الأخيرة، إلى أن الطلب الذي تقدّم به النائب فورير لا يتلاءم مع قانون العزل الذي وضع عام 2016. وفي كلّ الحالات، حتى لو تم التصويت على عزل كسيف اليوم، كان يمكنه التوجّه إلى المحكمة العليا ضد القرار، والتي قد تقوم بدورها بإلغائه.

ويأتي تصويت الهيئة العامة بعد أن صوتت اللجنة البرلمانية في الكنيست الإسرائيلي، في 30 يناير/ كانون الثاني الماضي، لصالح عزل النائب عوفر كسيف لتأييده دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية. وقال الكنيست في تصريح مكتوب إنه "تم إجراء تصويت اللجنة في ختام نقاش ساخن استمر على مدى يومين، وأيد 14 عضواً الطلب، وصوت اثنان ضده."

وسبق أن حذّرت جهات إسرائيلية عدة من أن عزل كسيف يمسّ بحرية التعبير لدى أعضاء الكنيست. وفي السياق، أكّدت كتلة "الجبهة والعربية للتغيير"، في بيان لها عقب انتهاء التصويت، أن "فشل محاولات نواب اليمين بالإطاحة بالنائب التقدّمي عوفر كسيف هو انتصار للحق وللشرعية، ولإرادة الجماهير التي يمثلها كسيف وخطه المشرف." كما أضافت الكتلة أن "مجرد طرح قانون كهذا لعزل نائبٍ عبّر عن رأيه، سابقة خطيرة كان من المفترض ألا تكون من الأساس." وأكدت الكتلة أنه "على الرغم من تصويت الكنيست ضد هذا القرار إلا أنه تم إسقاطه بشق الأنفس، وهذا دليل على أن الجو الديمقراطي في البلاد في خطر حقيقي بسبب سياسات اليمين المتطرف."

* * *

استطلاعات

ثلثا الإسرائيليين يعارضون المعونات الإنسانية لغزة.. وجنودهم يسرقون البيوت أمام رادارات العالم

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يكشف استطلاعُ رأي جديد أن أغلبية الإسرائيليين تتبنّى مواقف رئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو بكل ما يتعلق بالحرب على غزة، والعلاقة مع الفلسطينيين، رغم اتهامه بخلط الأوراق والكذب والتضليل. ويوضح استطلاعٌ، ينشره اليوم الثلاثاء "المعهد الإسرائيلي للديموقراطية"، أن 68% من الإسرائيليين يعارضون إدخال معونات إنسانية للغزيين، حتى لو تمّ ذلك من خلال منظمات دولية لا علاقة لها بـ "حماس" أو بوكالة الغوث (الأونروا). ويعارض 63% من الإسرائيليين موافقة مبدئية لإسرائيل على تأسيس دولة فلسطينية مستقلة ومنزوعة السلاح، متساوقين بذلك مع نتنياهو وائتلافه الحاكم الرافض لـ "منح الفلسطينيين جائزة على السابع من أكتوبر"، وهذا على خلفية اعتقاد أقلية منهم بأن "الإرهاب" سيتوقّف بعد إقامة مثل هذه الدولة. ويعارض 68% من الإسرائيليين إدخال معونات إنسانية للغزيين، حتى لو تمّ ذلك من خلال منظمات دولية لا علاقة لها بـ "حماس" أو الأونروا وترى أغلبية 55% من الإسرائيليين أن احتمالات "النصر المطلق" في الحرب على غزة منخفضة، فيما يرجّح 60% منهم أن موجة احتجاجات واسعة ستنفجر في البلاد ضد الحكومة مستقبلاً، بيد أن رُبعَهم فقط قال إنه سيشارك بها.

الحصار والتجويع

ويأتي هذا الاستطلاع، الذي يعكس رغبةً واسعة من الإسرائيليين بحرمان الغزيين من الغذاء والدواء، على خلفية تقارير فلسطينية، عربية، دولية، وحتى إسرائيلية (في صحيفة "هآرتس"، اليوم) عن حالة الجوع التي تهدّد أهالي شمال القطاع بالموت نتيجة منع دخول مساعدات. وتعكس هذه الرغبة الإسرائيلية العامة، في الشارع، وفي الجيش، ولدى صنّاع القرار، الشهوة الكبيرة لدى الإسرائيليين بمواصلة الانتقام من الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر، مثلما تعكس حالة الإحباط من عدم تحقيق الحرب أهدافها حتى الآن، رغم النار والدمار واختلال ميزان القوى، بين دولة مدججة بالسلاح، مدعومة من الغرب، وفصائل فلسطينية محاصرة. وتنعكس هذه الرغبة بالانتقام المنفلت من الفلسطينيين بظاهرة السلب والنهب التي

يكشف عنها تباعاً في تقارير للصحافة العبرية أيضاً، منها تحقيق للقناة العبرية الرسمية، يكشف عن تورّط ضباط يسرقون محتويات المنازل الفلسطينية الفارغة، بما في ذلك ضابط يسرق مرآة كبيرة من أحد بيوت خان يونس.

وفي هذا المضمار يؤكد الباحث الإسرائيلي في مجال العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة بروفيسور ياغيل ليفي أن السلب والنهب في غزة هما جزءٌ من الانتقام الإسرائيلي من الفلسطينيين. ففي مقال تنشره صحيفة "هآرتس"، اليوم الثلاثاء، يوضح ياغيل ليفي أن الجنود الإسرائيليين يواصلون نهب وسلب ممتلكات أهالي غزة وبيوتهم "من تحت الرادار الجماهيري". واستناداً لمعلوماته يشير إلى أن قسماً من جنود الاحتلال سرقوا تلفونات ودراجات هوائية ونارية، منوهاً أيضاً بأن جنوداً إسرائيليين ينشرون أشرطة فيديو وهم يسرقون، أحدهم يسرق ثياب كرة قدم، وجنود وضباط يفاخرون بأنهم يعدّون طعامهم من أغذية يجدونها داخل البيوت الفلسطينية التي تم تهجير سكانها، ويكشفون عن استمتاعهم بمذاق الزيت والزيتون الفلسطيني.

اللعب بالنار

وهذا استمرار لما كشفه، في التاسع من شباط، المعلق السياسي البارز في صحيفة "يديعوت أحرونوت" ناحوم برنياع، استناداً لشهادة ضابط- طبيب يهودي فضح فيها أعمال نهب البيوت الفلسطينية في شمال القطاع وإحراقها. كما كشف عن سرقة الجنود كميات كبيرة من الفرشات ومواقد وأسطوانات الغاز من المنازل المحتلة، ويستمرون بأخذ الهدايا التذكارية الصغيرة، مثل الطاولات، وألعاب صغيرة للأطفال. كما كشف عن عملية إعدام بعض أسرى "حماس"، واكتفى جيش الاحتلال بالقول إنه يحقّق بالموضوع.

وتحقيق للقناة العبرية الرسمية يكشف عن تورّط ضباط بسرقة محتويات المنازل الفلسطينية الفارغة، بما في ذلك ضابط يسرق مرآة كبيرة من أحد بيوت خان يونس وفي التزامن، تكشف تقارير عبرية أيضاً عن ظاهرة سرقة الجنود الإسرائيليين منازل المستوطنات في "غلاف غزة" وفي الجليل الأعلى. ولا غرابة أن يجري كل ذلك في ظل حكومة احتلال تشمل وزراء يسعون لإشعال حرب دينية، وإيقاد نيران الكراهية بدعوات صريحة لحرق حوارة، كما فعل قبل شهور وزير المالية المستوطن باتسلئيل سموتريتش، وكما يفعل الآن وزير الأمن القومي، المدان بمحكمة إسرائيلية بالإرهاب، حيث يواصل تحريضه على الفلسطينيين، وتهويش اليهود ضدهم، وحرمانهم من الصلاة في الحرم القدسي الشريف.

ولكن مثل هذه المواقف والقيود المحتملة لا تنحصر بوزراء متطرّفين، بل هي موجودة لدى أوساط إسرائيلية واسعة تؤيد حرمان الفلسطينيين من الحرم القدسي في رمضان، بدافع الانتقام والأيديولوجيا، وأحيانا تحت يافطة "الأمن"، والخوف من "التحريض، ومن رفع صورة السنوار في الحرم، فيما تتعرض محتجزات إسرائيليات في غزة للاغتصاب"، كما زعم بن غفير نفسه، اليوم، في حديث للإذاعة العبرية العامة. تنعكس الرغبة الإسرائيلية العامة بالانتقام، وكيّ وعي الفلسطينيين أيضاً، في حرمانهم من الصلاة داخل الحرم القدسي الشريف في رمضان.

فلتحترق الدولة

ولذا تعتبر صحيفة "هآرتس" أن القرار بتقييد الصلوات في الأقصى خلال رمضان هو القرار الأخطر لـ "حكومة الفظاعة"، منذ اندلاع الحرب، داعيةً للتراجع عن التوجّهات، محذّرة نتنياهو من تبنّي رؤية بن غفير لاعتبارات سياسية حزبية وشخصية شعبوية لديهما معاً. وتتابع: "هل يعقل أن يعبث رئيس الحكومة ووزير الأمن بمصالح الدولة العليا، وجعلها تحترق على مذبح مصالح فئوية؟".

من جهته، يشير المحلل العسكري في الصحيفة عاموس هارئيل إلى أن هناك احتمالاً بالتوصّل لتسوية في هذا الموضوع، ويكشف أن المخابرات العامة والجيش يعارضان القيود، ويخشيان انفجار هبّة جديدة وسط استخدام سلاح داخل أراضي 48 أيضاً، كما حصل في أحداث مايو/أيار 2021.

وفي اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي، أمس، حذّرَ قادةُ المؤسسة الأمنية من أن القيود تصّب الماء على طاحونة "حماس"، وتدفع نحو حرب دينية تستبدل فيها الحرب على "منظمات إرهابية" إلى حرب بين يهود وعرب. في المقابل، يؤيّد مفتش شرطة الاحتلال فرضَ قيود على دخول الأقصى بطريقة مختلفة، ولكن قريباً من موقف بن غفير.

تعتبر صحيفة "هآرتس" أن القرار بتقييد الصلوات في الأقصى خلال رمضان هو القرار الأخطر لـ "حكومة الفظاعة"، منذ اندلاع الحرب، داعيةً للتراجع عن التوجّهات ويرى عددٌ من المراقبين والمعلّقين الإسرائيليين ذلك لعباً بالنار، كما يقول، على سبيل المثال، بن درور يميني في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اليوم، منبّهاً إلى أن "نتنياهو في الماضي رفضَ تمكين بن غفير من دخول الحرم القدسي، واليوم لدينا نتنياهو مختلف، فهو الذي لا يقود بل يُقاد. بن غفير يطلب، ونتنياهو من شأنه يطيع".

نبوءة يشعياهو

لا يمكن فهم هذه المواقف الإسرائيلية الظلامية، المتمثلة بالدفع نحو حرمان الفلسطينيين من حقوقٍ حياتية أساسية، كالغذاء والدواء والصلاة والتعبّد، علاوة على معاداة حقهم الجماعي الأساسي بتقرير المصير، ودولة (حتى لو كانت منزوعة السيادة والسلاح)، دون تذكّر تحريض النخب، وتهويشها المستمر ضد الفلسطينيين، ونزع إنسانيتهم وشيطنتهم بشكل منهجي متواصل، لتبرير كل هذه الموبقات، حتى جاء السابع من أكتوبر بصفته حدثاً جللاً مؤسِّساً، ليزيد هذه المواقف المتوحشّة عمقاً واتساعاً.

يذكر هنا أن الجيش الإسرائيلي سيبدأ، الأحد القادم، بالتحقيق الداخلي بأحداث السابع من أكتوبر وما سبقها، من خلال قادة كبار: جاهزية القوات، وصولها للميدان، نشرها، وطريقة قتالها.

هذا الوضع الحالي، المتميّز بالوحشية في التعامل، يذكّر بما سبق أن حذّر منه "نبي الغضب"، الفيلسوف الإسرائيلي الراحل يشعياهو ليفوفيتش، منذ عقود، مرة تلو المرة، بأن الاحتلال مفسدة، وأن استباحة الفلسطينيين خللٌ أخلاقي خطير، ومرضٌ معدٍ سيصيب الإسرائيليين أنفسهم، ويدفعهم للتعامل بوحشية مع بعضهم البعض، وسلب ونهب بعضهم البعض، بعد سرقة الفلسطينيين مقدّراتهم.